الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية

الموضوع

دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية
- دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي-
2011-2002

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)
تخصص: مالية و اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
- فاطمة حودة

الأستاذ المشرف:
- ا لدكتورمنصوري كمال

رقـم التسجيل:	...../2013
تـاريخ الإيداع	.....

المـوسم الجـامعي:٢٠١٢-٢٠١٣

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة

وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي

جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –

كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر

قسـم : العلوم الإقتصادية

المـــوضـــوع

دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية - دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي- 2011-2002

مذكـرة مقدمـة كجـزء من متطلبات نيل شهـادة الماستر في (المسـار)

تخـصص: مالية و اقتصاد دولي

إعداد الطـالـب: الأستاذ المشرف:

➢ فاطمة حودة ➢ منصوري كمال

رقـم التسجيل:	...../2013
تـاريخ الإيـداع	.....

المـــوسم الجـــامعي:٢٠١٢-٢٠١٣

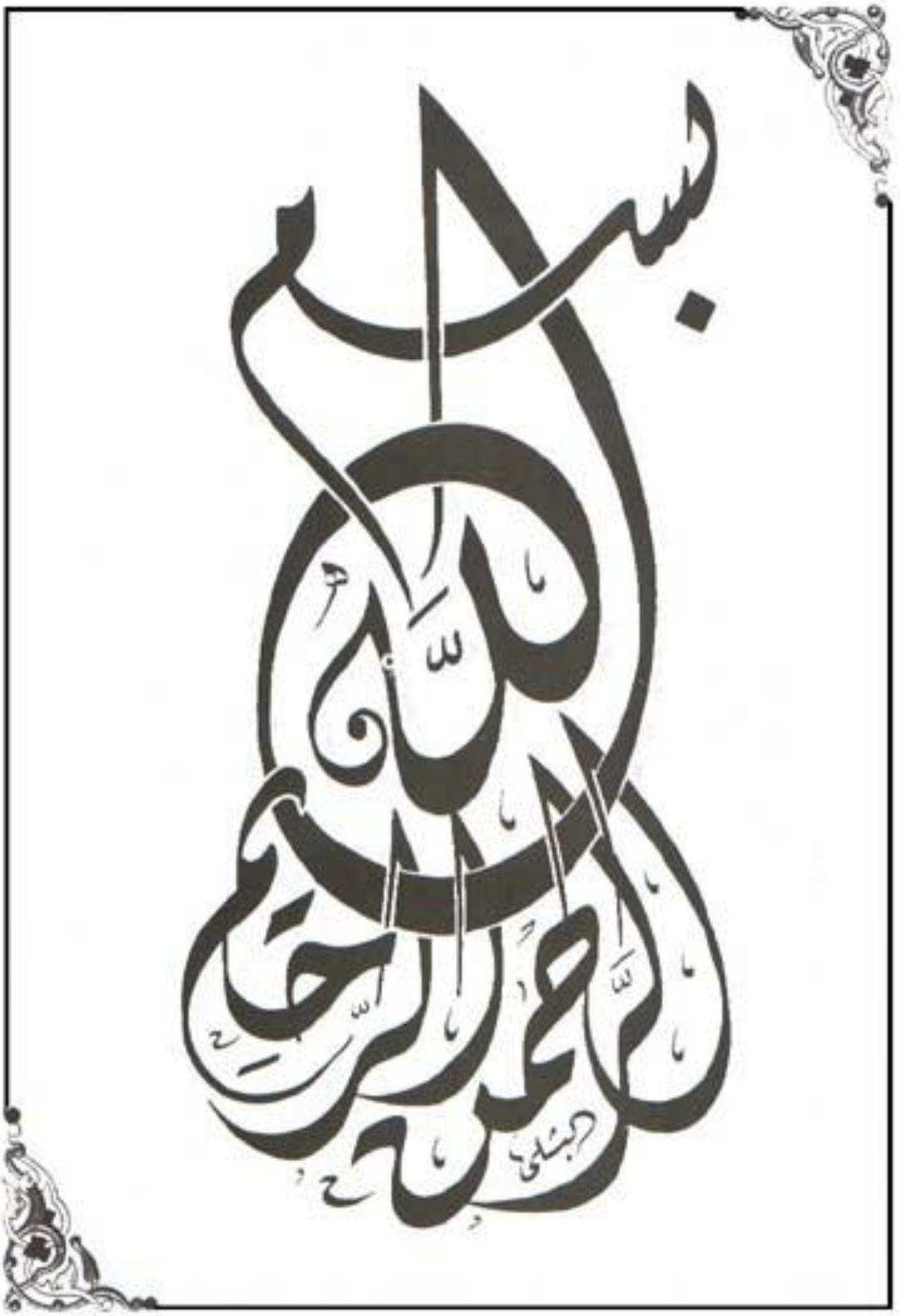
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اهدي هذا العمل الى:

- اغلى ما في الوجود ابي العزيز،امي الحبيبة ادامهما الله ذخرا لنا

-الغالي رفيق دربي زوجي العزيز

-اختاي وشمعتا البيت رندة و حياة

- كل الاهل والاقارب

- كل الصديقات والزميلات

شكر وعرفان

شكر وعرفان

/

.

.

الملخص

الملخص:

يتناول هذا البحث اشكالية تحليل دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية حيث اخذنا التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة للدراسة وذلك من خلال التطرق الى ماهية التكتلات الاقتصادية ثم تعرضنا الى التجارة الخارجية واخيرا تطرقنا الى التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتحاد خلال الفترة2002-2011 .

وقد توصل البحث الى نتيجة هامة الا وهي انه رغم تقدم المراحل التي وصل اليها مجلس التعاون في دفع وتطوير التجارة الخارجية لدوله فان دوره يبقى ضئيلا وذلك اسعار النفط هي المتحكم الاول في تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

Le résumé :

Cette recherche analyse problématique du rôle des blocs économiques dans le développement du commerce extérieur, où nous avons pris le bloc économique du CCG comme une étude de cas à travers touché sur l'essence de blocs économiques, puis nous sommes arrivés à la Commerce extérieur et enfin traitée avec le commerce extérieur du Conseil de coopération du Golfe (CCG) dans l'Union au cours de la période 2002 - 2011.

La recherche a atteint un résultat important, à savoir que malgré les progrès atteint par étapes Conseil de coopération de pousser et de développer son commerce extérieur, le rôle reste minime et que les prix du pétrole sont le premier contrôleur dans le développement du commerce extérieur du Conseil de coopération du Golfe (CCG).

مقدمة عامة

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكتلات الاقتصادية، واصبح التعاون الاقتصادى بين الأفراد و الشعوب المختلفة سمة من سمات العصر الحديث فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته. حيث لم يبقى مجال في العصر الذي نعيشه للتشتت والتفرد، فقد اجتمعت أمم تتباعد في اللغة والعقيدة والأعراف.

وعالم اليوم يعيش متغيرات عديدة تتطلب من الدول خاصة النامية مراجعة مسارها التنموي، اذ بات من المستحيل ان تحقق دولة ما متطلباتها بجهدها المنفرد دون ان تلجا الى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة ،كما ان هذه المتغيرات العالمية لا تخلو من بعض المخاطر والازمات التي لا تستطيع أي دولة منفردة من تحملها وهذا ما يدفع الى التوجه الدولي نحو التكتلات الاقتصادية.

و هذا التحول النوعي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية، و التجارية لعله يحتم على الدول النامية أن تفكر في طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها. حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحواجز التجارية تدريجيا بين أسواقه .

وفي ظل هذه المعطيات وزيادة المنافسة العالمية ورغبة الدول النامية ومنها الدول العربية في تنمية وتطوير تجارتها الخارجية التي تعتبر الحلقة الاهم في مجال الاقتصاد الدولي المعاصر ومحاولة الوصول الى التطور الحاصل عالميا ، اخذت الدول النامية تتبع منهج التكتلات محاولة التغلب على مشاكلها الاقتصادية وتطوير قدرتها الانتاجية وزيادة تبادلاتها الدولية من خلال الامكانيات المشتركة التي تجعلها مؤهلة اكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية متوحدة ومتماسكة تواجه التحديات وتحقق الاهداف لبلوغ النمو الاقتصادي .

ولقد ظهرت عدة تكتلات عربية الا انها لم تحقق ما كان منتظرا منها ولعل من اهم التكتلات العربية تطورا هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي انشئ في سنة 1981 ويتكون من 6 دول هي كالآتي

الامارات العربية المتحدة ،السعودية، البحرين،الكويت، قطروعمان والتي تربطها عدة علاقات مشتركة. لذا اردنا التعرف على هذا التكتل العربي ومدى تطور تجارته الخارجية وافاقه المستقبلية من خلال دراستنا.

الاشكالية:

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

- ما هو دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية ؟

الاشكاليات الفرعية:

- ✓ ماهي التكتلات الاقتصادية؟وماهي خصائصها و مقوماتها واشكالها؟
- ✓ ماهي التجارة الخارجية ؟وماهي سياساتها ونظرياتها؟
- ✓ ماهي التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية؟
- ✓ ماهو واقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل؟

فرضيات الدراسة:

- تعبر التكتلات الاقتصادية على المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها التجارة الخارجية للدول المتكتلة.
- التجارة الخارجية هي الحلقة التي تربط علاقات الاقتصاد الدولي المعاصر.
- ارتبط تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بقيام مجلس التعاون الخليجي.

دوا فع اختيار الموضوع

- اصبح موضوع التكتلات الاقتصادية احد المواضيع الهامة في عصرنا الحديث .
- قلة الدراسات حول التكتلات العربية وما وصلت اليه.
- اختيارنا لمجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة يعود الى النتائج التي وصل اليها رغم مرور زمن طويل على قيامه.
- ارتباط الموضوع بالتخصص.

اهداف الدراسة

- تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية.
- ابراز المراحل التي وصل اليها هذا مجلس التعاون الخليجي.
- ابراز دور مجلس التعاون في تطوير التجارة الخارجية للدول العضو فيه.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك من خلال:

- تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب التجارة.
- دور التكتلات الإقتصادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول المتكتلة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على كل من:

- المنهج التاريخي وذلك لاستخراج البيانات والمعلومات وعرض الاحداث السابقة .
- المنهج الوصفي وذلك عند استعراضنا لظاهرة التكتلات الاقتصادية من جميع نواحيها وموضوع التجارة الخارجية في الفصل الثاني من اجل فهم مضمون الموضوع اوالظاهرة.
- المنهج التحليلي من اجل جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها في الفصل الثالث .

مصادر الدراسة:

وهي الكتب لخاصة بالتكتلات والتكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية و كتب الاقتصاد الدولي بالإضافة إلى المذكرات والملتقيات والبحوث والمجلات التي لها علاقة بدراستنا وبعض المواقع الالكترونية .

الدراسات السابقة:

- عبد الوهاب رميدي،التكتلات **الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"دراسة تجارب مختلفة"**،اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،جامعة الجزائر،**2006-2007 .**

ومن اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

- ان الدول المتقدمة زاد اهتمامها بالتكتلات الاقتصادية باعتبارها احدى وسائل تحرير التجارة ،بالاضافة الى فشل نماذج الاندماج في الدول النامية نظرا لعدم تجانس السياسات الاقتصادية وغياب التنسيق بينها.

- يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة، فأصبح الأمر يتطلب التشخيص الدقيق لهذه الظروف على مستوى كل دولة خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإعادة النظر في المناهج الخاصة بالتكامل الاقتصادي التقليدي.

- اسيا الوافي،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** مذكرة ماجستير،(غير منشورة)،جامعة باتنة ،**2006 -2007.**

ومن اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة هو:

- ان التكتلات الاقتصادية الاكثر نجاحا دولياهي تكتلات الدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة والتي تسعى الى تحرير التجارة مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية .

- لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف

المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل

المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له .

- صواليلي صدر الدين،**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة دكتوراه ،(غير جامعة الجزائر ،**2005-2006** ومن بين النتائج الاساسية التي توصلت اليها هذه الدراسة:

- أن هناك تباين ما بين الدول النامية سواء من حيث النمو الاقتصادي أو التنمية البشرية، وأن الانفتاح السريع لاقتصاديات هذه البلدان كان أغلبه في التسعينات بينما سنوات الثمانينات تعتبر سنوات ذات الانفتاح الضعيف بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الفترة تعتبر الفترة التي عرفت فيها التنمية البشرية معدل مرتفع مقارنة بسنوات التسعينات.كما ان هناك علاقة مباشرة ما بين الدخل الفردي والانفتاح وهذا في كل الدول النامية مهما كانت المجموعة المدروسة، وتعتبر هذه العلاقة قوية أي أن الدخل الفردي للدول النامية يتحدد من طرف التجارة الخارجية. ، ولكن ما يمكن استنتاجه هو أن أثار الانفتاح على الدول يختلف حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة.

- بوشول السعيد **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه،** مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ورقلة، **2008-2009.**

وأهم نتائج هذه الدراسة:

- يختلف التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي

طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.

- تأخذ التجمعات الاقتصادية بين الدول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المر حلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي،كما يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي ، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها " أكثر واقعية."

- عبد الرحمان روابح،**حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بسكرة،**2012-2013.**

ومن أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

قامت الدول النامية بإبرام اتفاقات شراكة مع معظم الدول المتقدمة وهذا في اطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة او التكامل الاقتصادي القاري من اجل الحصول على مزايا اقتصادية اكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكامل الاقتصادي ،إلا ان الواقع يثبت عكس ذلك تماما،وأهداف الشراكة التي كانت الدول النامية تسعى اليه من فتح الاسواق وتحقيق بل ان العقود المبرمة زادت من حجم الفجوة بين الطرفين ورجحت الكفة لصالح الدول المتقدمة التي زادت

من توسعها وغزوها لأسواق الدول النامية ذات الميزة الاستهلاكية بالتالي فهي المستفيد الاول و الوحيد من عقود الشراكة.

ومما سبق يمكن القول ان مجمل الدراسات التي عرضناها ركزت على التكتلات الاقليمية في الدول المتقدمة كالاتحاد الاوروبي، اما في الدول النامية العربية فكانت الدراسات قليلة فيها ،اما الدراستين الاخيرتين فتطرقتا الى مجلس التعاون الخليجي من خلالم توصل اليه مجلس التعاون الخليجي من مراحل متقدمة في التكامل وافاقه المستقبلية كما القي الضوء على واقع تجارته في ظل الازمة العالمية واثارها عليه

اما دراستنا هذه فتركز على علاقة مجلس التعاون الخليجي بتطوير التجارة الخارجية لدوله، من خلال زيادة الصادرات والاستثمار الاجنبي .

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: موضوع بحثنا هو في مجال الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية
- الحدود الزمانية: تراوحت المدة الزمنية النى غطاها البحث بين 2002-2011

هيكل البحث:

تم تقسيم بحثنا الى ثلاث فصول رئيسية تتخللها عناصر ثانوية و اخرى فرعية حيث الفصل الاول كان تحت عنوان التكتلات الاقتصادية مقسما الى مبحثين تضمن الاول الاطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية من خلال تعريفها ونشاتها ومقوماته اهدافها واشكالها اما المبحث الثاني تناولنا فيه نماذج من التكتلات العالمية و العربية الاتحاد الاوروبي ،الاتحاد الاقتصادي الاسيوي و الاتحاد المغاربي.

اما في الفصل الثاني تحت عنوان التجارة الخارجية فقد تضمن مبحثين في الأول تطرقنا الى تعريف التجارة الخارجية واهميتها وسياساتها ونظرياتها تحت عنوان ماهية التجارة الخارجية اما في المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان دور التكتلات في التجارة الخارجية

اما الفصل الثالث بعنوان التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتحاد- دراسة حالة – قسمناه الى مبحثين حيث في المبحث الاول حيث قسمنا الفصل الى مبحثين الاول سوف نتكلم عن دول المجلس التعاون الخليجي من حيث النشأة والهيكل التنظيمي و الاهداف و المراحل التي مر بها هذا التكتل اما المبحث الثاني سوف نتطرق الى واقع التجارة الخارجية للمجلس وآفاق دول مجلس التعاون الخليجي.

صعوبات انجاز البحث

ان انجاز اي بحث تواجهه عدة صعو بات وعقبات وفي بحثنا هذا اهمها هو نقص المراجع والبحوث حول تكتل مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الاول
التكتلات الاقتصادية

الفصل الاول
التكتلات الاقتصادية

تمهيد:

ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً ، بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة ، كنتيجة لأندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشاءها أو الدخول فيها ، وأرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية ،وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى اصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى ماهية التكتلات الاقتصادية لذلك قسمناه الى مبحثين يتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول للتكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني نماذج من التكتلات العالمية و العربية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية

لقد اتجهت معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى إيجاد نوع من التكتل الاقتصادي بصوره المختلفة ، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل وتكتل اقتصاديات الدول المعنية .

المطلب الأول: التكتل الاقتصادي(تعريفه ونشاته،خصائصه،مقومات)

الفرع الاول : تعريف ونشأة التكتلات الاقتصادية

اولا: تعريف التكتل الاقتصادي

يقصد بالتكتل الاقتصادي انه اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية الاجراءات التي يراد بها إلغاء التميز الاقتصادي[1].

كما يعرف على انه: يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا. والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح لتحقيق اكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2]

وأيضا يعرف بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك والتجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة تجارية حرة فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكتل الاقتصادي أي انه يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[3]

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حر [4]...

والتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[5].

كما يعرف التكتل الاقتصادي بأنه مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية..[6]

---

[1] العيد رزق الله بوكرامي، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص3.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002 ، ص30.

[3] عبد الوهاب رميدي،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص30.

[4] إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،.. ، ص30.

[6] فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، 2008/06/12 ،ص1 ، على 10:43 ..على الموقع

www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid:13757p.html

ويعرف بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.[7]

ومما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للتكتل الاقتصادي:

هو تلك السياسة المطبقة من طرف مجموعة من الدول المتكاملة من اجل تعزيز تكاملهم وذلك بتخفيض المعوقات التي تطرأ على التجارة (تكاليف الاستيراد، تكاليف الاستثمار...). وكذلك تحقيق الحماية لمنتجاتها عن طريق فرض تعريفة موحدة وتنسيق السياسات المالية والنقدية تجاه العالم الخارجي والقضاء على المشاكل والأزمات الاقتصادية.

ثانيا: نشأة التكتلات الاقتصادية:

تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة قديمة النشأة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كان بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول وذلك لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة.[8]

وقد عرفها الاقتصاديين الإقليمية القديمة في فترة الستينات وهي تقوم أساسا على التكتلات بين الدول المتقدمة بعضها البعض أي شمال شمال أو بين الدول النامية جنوب جنوب وهذه الأخيرة لم يحالفها الحظ في النجاح وذلك آن الأعضاء في هذه التكتلات وفرت لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة.

أما الإقليمية الجديدة فهي التي تقوم أساسا على التكتلات بين الدول التي تتميز تباينات في درجة تقدمها وتطورها (شمال جنوب).

وهي تقوم على مبادئ إطلاق قوى السوق وصيغ الاتحادات الجمركية والتأكيد على تحقيق الرفاهة الاقتصادي للمستهلكين وتخصيص الموارد داخل كل دولة وفق المزايا النسبية ورفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاجية.

وعموما فالدول المتقدمة تفرض سياسات على الدول النامية من اجل أن تتيح لها فرص المشاركة في تنظيم تكتلي، ويعتبر امتدادا لما ساد في الآونة الأخيرة من تجنيد كل القوى كما في ذلك المؤسسات الدولية الاقتصادية من اجل الدعوة إلى نظام يعمل وفق قواعد السوق ويسقط العوائق أمام التدفقات الاقتصادية الأجنبية وخاصة رأس المال الخاص الأجنبي وتوفير المناخ للشركات متعددة الجنسيات التي تمارس نشاطها في الدول الأقل نموا تحت قناع ما يسمى بإصلاح السياسات الاقتصادية للدول النامية .[9]

الفرع الثاني : خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها في مايلي :

1- ضخامة الحجم : حيث تتصف بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

---

[7] بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة بسكرة،2011/2010 ص 21.

[8] عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق، ص.31

[9] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية حالة دور المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر 2004/2003 ص ص 78-80.

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة
3- المنافسة الحرة بين الدول الأعضاء في التكتل وتتميز بسياسة تجارية موحدة اتجاه الدول الأخرى من خارج نطاق التكتل
4- تحقيق نمو اقتصادي مستمر نتيجة الاثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة المنتجة عن فتح الأسواق
5- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة على تحقيقها.

6- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
7- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية وقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
8- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان اتفاقيات التكتلات الاقتصادية.[10]
9- يساعد التكتل في زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية[11]
10- تأخذ التكتلات الاقتصادية الحديثة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها. وتعتمد النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو. كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة وهي تمثل محولات الاستفادة من مكاسب اقتصادية الحجم. وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الاقتصادية.[12]

الفرع الثالث : مقومات التكتلات الاقتصادية

إن التكتل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكتلة مقومات و أسس اقتصادية و سياسية و ثقافية ، وسوف نذكر أهم المقومات الاقتصادية :

1- التخصص و تقسيم العمل : وهما عاملان أساسيان بلورة ، التكتل الاقتصادي باعتبارهما العاملين الذي يحقق يهما وفرات الإنتاج و الحجم الكبير أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكتلة وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول ويعتبر أساس قيام التكتل وديمومته ونجاحه وفعاليته .
2- توفير عناصر الإنتاج : وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية ساء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية و التنظيمية الأخرى فكل هذه العوامل مسؤولة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية و بالتالي فالتكتل يوفر فرصة و إمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكتلة .
3- توفر المواد الطبيعية : وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكتل الاقتصادي وديمومته فتوفر هذا العنصر باختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة (أراضي، مياه) تساعدها على توفير إنتاج زراعي وهناك بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات تقنية تساعدها على تحقيق صناعة متطورة و أخرى تتمتع بمناخ ملائم و أمكنة سياحية تساعدها على توسيع قدراتها السياحية .

---

[10] عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق، ص33،ص34،ص35.
[11] كامل البكري ،الاقتصاد الدولي ،بيروت ، 1988،ص304.
[12] بوصبيع رحيمة، مرجع سابق، ص23،ص24. .

4- توفر وسائل النقل و الاتصال :

سواء تعلق بالنقل البحري أو الجوي أو البري أو طرق اتصال حديثة فهذا كله يساعد في نجاح تكتل وتكامل الدول.[13]

5- انسجام السياسات التجارية:

إن أحد شروط زيادة التبادل داخل المنطقة يمكن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء و خاصة السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية كما أنه من الضروري التنسيق بسياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة تجنب الإختلالات وازدواجية الاستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير لأن من أهم أهداف التنسيق هي التوزيع العادل المكسب التكتل .[14] وتستدعي عملية التنسيق التشريعات والسياساتة الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج والإنفاق على سياسة نقدية عامة، وعلى سياسة الاستثمار، تتضمن تنمية متو ازنة بين مختلف أطراف المنطقة التي يشملها؛ الاندماج الاقتصادي[15]

كما انه من بين اهم العناصر الأساسية لمقومات التكامل يتمثل في حالة النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية، أو بالإمكانيات التسويقية أو بالموارد والإنمائية ويعد هذا العنصر بمثابة المقوم الأول من مقومات التكامل ورغم كون عنصر حالات النقص ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس كافيا لوحده لبدء التكامل ؛ فيجب وجود حالات الفائض لدى الدول الاخرى ، فالحالات النقص المذكورة آنفا، لا يمكن تلاقيها إلا إذا وجدت حالات فائض التي تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى، ومنه فمن الضروري تواجد حالات النواقص والفوائض في آن واحد، لدى البلد أو القطر الذي ينوي الدخول في تكتل ما .

المطلب الثاني : أهداف التكتلات ومعوقاتها

الفرع الاول :الاهداف

هناك عدة أهداف يسعى إلى تحقيقها التكتل أهمهما :

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير : وذلك بتوسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما .

2- تخفيض أثر الصدمات الخارجية : من خلال زيادة مستو ى التوزيع الإنتاجي في دول التكتل

3- تسهيل التنمية الاقتصادية : من خلال خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج و الاستثمار و الدخل و التشغيل.

---

[13] شريط عابد، مرجع سابق ص49

[14] آسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجستير ،جامعة باتنة 2007/2006 ص3

[15] اسماعيل العربي.التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1974، ص45

4- تقسيم العمل التقني و الوظيفي: للاستفادة من المهارات و الأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع .[16] زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الاعضاء

.

5- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية.
6- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.[17]
7- الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن ازالة العوائق المفروضة على الانشطة الاقتصادية القائمة مما يكسبها الديناميكية و الفاعلية و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
8- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية حيث ان التكتل ياخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم عن طريق ضمان التنسيق بين السياسات الاقتصادية واستقرار الاوضاع الاقتصادية والتنسيق بين مشروعات التنمية من راس مال اجتماعي كالمطارات ،الطرق، السدود،المعاهد العلمية.....
[18]

الفرع الثاني:معوقات التكتلات

هناك عدة معوقات تقف امام تطور التكتلات الاقتصادية وهذه اهمها:

1- اختلاف هياكل اقتصاديات البلدان النامية وتبعيتها الى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة بالإضافة الى الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي و اساليب التنمية المتبعة وقصور البنية التحتية المشتركة الذي يحول دون اقامة تعاون اقتصادي مشترك. [19]
2- تباين مستويات التطور الاجتماعي و الثقافي بين البلدان من ناحية (درجة التحضر،المستوى التعليمي للسكان، الوعي الاجتماعي.....
3- معوقات مرتبطة بالاطار المؤسسي و التنظيمي الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لاقامة ومتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاتها وتفاصيلها والتشريعات و الاجراءات التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات و الخطوات التكاملية المتفق عليها.[20]

المطلب الثالث : أشكال التكتلات

تتخذ التكتلات اشكالا مختلفة ومتدرجة وهي كالتالي:

الفرع الاول : اتفاقيات التجارة التفضيلية:

تعتبر اتفاقيات التجارة التفضيلية تاريخيا أول صور التكامل الاقتصادي حيث يقوم اثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها بينما تحافظ على مستوى عال من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى [21]

---

[16] فلاح خلف الربيعي- مرجع سابق. ص2

[17] مفتاح صالح،سليم قط،واقع وافاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه،الملتقى الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق، جامعة الاغواط ،17-19 افريل ، 2007 ،ص 69 .

[18] رحيمة بوصبيع، مرجع سابق ،ص 12 .

[19] علي القزويني،التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة، الجزء الاول، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004 ص .298

[20] اسامة المجذوب، العولمة و الاقليمية"مستقبل العالمالعربي في التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،2001،ص203

[21] محمد يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية،الاسكندرية،2009، ص176.

حيث من 1982/12/21 تم التوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية لدول الشرق وجنوب إفريقيا ودخلت حيز التنفيذ في 1982/09/30[22].

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

تتسم" منطقة التجارة الحرة أو " منطقة التبادل الحر"، بأن إلغاء القيود المفروضة
على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من دول الأعضاء في المنطقة بتعربفتها الجمركية وحرية تقرير سياستها وتعديلها، ومن ثم يمكن تعريف
منطقة التجارة الحرة كما يلي: منطقة التجارة الحرة هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من

الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.[23]

ومن اهم مناطق التجارة الحرة:

منطقة التجارة الحرة الاوروبية والتي تكونت من النمسا، فنلندا،ايسلندا، النرويج، السويد، سويسرا و المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية وتضم الو.م.أ ،كندا و المكسيك.[24]

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية [25].

وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات[26].

كما أن الدول الأعضاء ليس لها الحق في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول وذلك من أجل الحرص على فعالية التعريفة الجمركية

---

[22] موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الافريقي ،على الموقع www.enraf.com اطلع عليه في 2013/3/5 على الساعة 16:35.

[23] حسين عمر،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربي، القاهرة،1998،ص29.

[24] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،1999، ص 256،ص 257.

[25] Jean François Mittaine , François Pequerul, les unions économiques régionales, Paris, Armand Colin, 1999, P 16.

[26] عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية. ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ، 2000.،ص270

الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة و يمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي :

1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية .
2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .
3- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد .
4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ومن

أمثاله اتحاد البنيلوكس المكون سنة 1948 و الذي يضم كل من بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ [27]

الفرع الرابع :السوق المشتركة

بالإضافة إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ففي هذه المرحلة تعنى بحرية تبادل السلع بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية انتقال وسائل الإنتاج من رؤوس الأموال و العمالة و الاستثمار بين الدول الأعضاء[28] وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة. [29]

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي :

يتضمن هذا الشكل نفس خصائص السوق المشتركة من إلغاء الرسوم الجمركية و حرية انتقال وسائل الإنتاج بالإضافة إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية و إنشاء العديد من الهيئات الاقتصادية التي تتمتع بسلطة قوية لتحقيق هذا التنسيق.

وبهذا تتنازل الدول الاعضاء عن جزء من سياستها الاقتصادية على الرغم من استقلالها السياسي وإذا ما طبق الاتحاد الاقتصادي عملة واحدة فقط فإنه يتحول إلى اتحاد نقدي . و أحسن مثال على الاتحاد الاقتصادي الذي تحول إلى اتحاد نقدي هو الولايات المتحدة الأمريكية وبعده الاتحاد الأوروبي[30].

وهذا الجدول يبين أشكال التكتلات كالتالي :

---

[27] بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2008 /2009 ، ص 22.

[28] تقرير وزارة الخارجية لجمهورية السودان ،السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا، 2010.

[29] عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية. ،مرجع سابق.،ص270

[30] سيد عابد، مرجع سابق، ص260.

جدول(1 – 1) :أشكال التكتلات

العمليات / الأشكال	إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية إزاء بقية الخارج	حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	1	1	1	1	1
الاتحاد الجمركي		2	2	2	2
السوق المشتركة			3	3	3
الاتحاد الاقتصادي				4	4
الاتحاد النقدي					5

المصدر: بوشول السعيد،مرجع سابق، ص28.

نلاحظ أن شكل التفضيلية لم يظهر في الجدول لأنه يعتبر شكلا تمهيديا فقط للشكل الذي يليه و منطقة التجارة الحرة. وعند التمعن مليا في جوهر العمليات و الأشكال التكاملية التي تتولد عنها تتبين جليا طبيعة التكتل الاقتصادي، حيث تقوم هذه الطبيعة على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل مع مجموعة الأقطار المتكتلة يعني هذا المبدأ، التزام الدول بانحياز بعضها لمصلحة، البعض الآخر [31].

[31] بوشلول سعيد. مرجع سابق ص29.

المبحث الثاني: نماذج عن التكتلات العالمية و العربية

لعل القاسم المشترك لجميع التكتلات الاقتصادية هو سعي كل دولة لتحقيق أهداف لم تستطع تحقيقها بمفردها مهما كانت هذه الأهداف اقتصادية ، اجتماعية أو سياسية إلا أن هذه التكتلات المنتشرة في العالم تتفاوت فيما بينها من عدة جوانب كالاختلاف في الوسائل في درجات التكامل أو في الإنجازات المحققة ... لذلك أخذنا ثلاث نماذج مختلفة وهي الاتحاد الأوروبي و التكتل الاقتصادي الأسيوي و الاتحاد المغربي .

المطلب الأول : الاتحاد الأوربي

يعد الاتحاد الاوروبي احد اهم التكتلات والاتحادات في العالم باعتباره تجربة ناجحة وصلت الى مراحل متقدمة من التكامل .

الفرع الاول:نشأته

نشأت أولى الاتحادات في سنة 1944 حيث تكون اتحاد جمركي يضم بلجيكا ، هولندا ولكسمبورغ والتي كانت تهدف إلى اتحاد اقتصادي كامل. وفي 18-04-1951 تكونت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب مع فرنسا ، ألمانيا الغربية وايطاليا و هدفها هو تنمية إنتاج الفحم والحديد والصناعات الصلب. ويعتبر نجاحا حافزا لإبرام معاهدة روما في 25-03-1957 التي أصبحت سارية المفعول منذ 01-01-1958 ولقد انتقلت الجماعة الروبية من 6 دول إلى 12 دولة وفي سنة 01-01-1995 انضمت كل من النمسا، السويد وفنلندا وبالتالي أصبح الاتحاد يضم 15 دولة وهي كالتالي: بلجيكا، النمسا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بريطانيا، الدنمرك، ايرلندا، فيلندا، السويد، اسبانيا، البرتغال، اليونان وهولندا.[32]

الفرع الثاني: أهدافه

أهداف تكوين المجموعة الاقتصادية الأوربية وفقا للمادة 03 من معاهدة روما لسنة 1957:

1- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء وإلغاء إجراءات أخرى لها نفس التأثير.
2- إلغاء العوائق أمام حرية الأشخاص والسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء [33]
3- تطبيق تعريفة جمركية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة اتجاه الدول الأعضاء.
4- العمل على تسوية الديون بين الدول الأعضاء واتخاذ الإجراءات اللازمة.
5- تبني سياسة مشتركة في قطاع الزراعة.
6- وضع نظام يضمن عدم الإساءة إلى المنافسة في السوق المشتركة.
7- تنسيق التشريعات بين الدول الأعضاء لتقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء تدريجيا

ولقد عدلت معاهدة المجموعة الأوروبية بإصدار البرلمان الأوروبي وثيقة تعديل تضمنت:

1- ضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول الأعضاء بحيث تكون سوق واحدة
2- إلغاء الحواجز الجمركية والتقنية.
3- تحقيق حرية تنقل رؤوس الأموال.
4- تحرير تنقل عناصر الإنتاج وتنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء[34]

---

[32] مجلة التمويل والتنمية، العدد مارس، 1999، ص 18.
[33]العيد رزق الله بوكرامي، مرجع سابق، ص11.
[34]نفس المرجع السابق، ص11، ص12 .

في معاهدة ماسترخيت:

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماسترخيت معاهدة جديدة للوحدة حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما واستهدفت مايلي:

1- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
2- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي في 01 جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الواحدة.
3- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام داخلي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

كما اهتمت معاهدة ماستريخت بسياسة أسواق العمل لان لها دور مهما في نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية وتضمنت بنودا تدعوا إلى تطويرها وتحسينها مع الأخذ في الاعتبار أن لا يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة البطالة[35].

الفرع الثالث: إنشاء العملة الموحدة:

في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي بدا التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة. حيث في سنة 1991 حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوربا اقتصاديا وسياسيا.

ووفقا لما نصت عليه معاهدة ماستريخت كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الواحدة عام 1996 بشرط أن تتأهل 07 دول للدخول في هذا النظام، ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى سنة 1999 أول جانفي. حيث أصبحت لأوروبا عملة جديدة وهي اليورو وحلت محل العملات الوطنية الأخرى لـ 11 بلدا و في سنة 2001 تخلت اليونان عن عملتها، وبالتالي أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية العملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو. وهناك 03 دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي غير أنها لم تتبنى عملة اليورو وهي الدنمارك، السويد وبريطانيا[36].

الفرع الرابع: الهيئات المنظمة والمسيرة لعمل الاتحاد الأوروبي:

1- اللجنة الأوروبية: تهتم بالشؤون الاجتماعية والزراعية والصناعية والتعليم وهي مسؤولة على عملها أمام البرلمان الأوروبي.
2- المجلس الأعلى: يهتم بجميع المشاكل الطارئة التي تحدث لكل دول المجموعة.
3- محكمة العدل الأوروبية: تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوى المتعلقة بدول المجموعة.
4- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: تهتم بالدفاع عن المواطنين داخل المجموعة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الفردية.
5- البرلمان الأوروبي: يعتبر هذا البرلمان اكبر هيئة في المجموعة وأهمها ويعمل على معالجة الشؤون الأوروبية التي تطرح عليه وله صلاحيات اتخاذ القرار.[37]

المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي الأسيوي ASEAN

لا تزال آسيا إحدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر أن تشكل تكتلا اقتصاديا عملاقا يضاهي الاتحاد الأوروبي خاصة بالنظر إلى الدولتين القويتين في المنطقة اليابان والصين.

---

[35] رحيمة بوصبيع، مرجع سابق، ص35.
[36] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص59.
[37] مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الاول: نشأته:

أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجهة الشيوعية التي كانت منتشرة أن ذاك في دول جنوب شرق آسيا خاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس وبورما.

وهو يتكون من 06 دول هي تايلاند، سنغافورا، بروناي، اندونيسيا، الفلبين وانضمت فيتنام إلى هذا التكتل في 28 جويلية 1995.

الفرع الثاني: تطوره:

التكتل الآسيوي لم يكن منطقة تجارة تفضيلية في البداية حيث أن اتفاقية التجارة التفضيلية أنشئت عام 1977 أي بعد 10 سنوات من إنشاء تكتل ASEAN.

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند وتم الاتفاق على تنفيذها في عام 1992. وذلك من اجل تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 و 5 % لمدة 15 سنة ابتدءا من جانفي 1993.[38]

وقد أرسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة المنظمة مضادة للتكتلات الأخرى في جنوب ش رق آسيا ومع محدودية النمو الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل فانه أصبح من الملاحظ أن دوره في التجارة العالمية يتزايد باستمرار، فبعد أن كان المجموع لا يمثل إلا 3.1% من إجمالي الصادرات العالمية و 11.3 % من إجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت إلى 5.2% من إجمالي الصادرات العالمية و 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية[39].

المطلب الثالث : اتحاد المغرب العربي

إن فكرة الاتحاد ألمغاربي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي إلا أن الاتحاد لم يتشكل إلا بعد 30 سنة من أول لقاء حيث فرض مجموعة من الأخطار الأمنية والاقتصادية وغيرها على دول الاتحاد ألمغاربي مواجهتها بشكل موحد.

الفرع الاول: نشأة الاتحاد:

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك وهي المغرب، الجزائر وتونس لإرساء أسس البناء ألمغاربي وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات الأوروبية وهي معاهدة روما سنة 1957. والتي تعد أول خطوة نحو الاندماج، ثم تم أول اجتماع لزعماء الدول المغاربية الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) في جوان 1988 لاتفاق على مشروع مراكش والذي فيما بعد عرف باتفاقية مراكش والتي تم توقيعها في 17 فيفري 1989.

وفي جويلية 1990 قام مجلس الرئاسة ألمغاربي في أو لقائه بوضع التوجيهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية، وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

إقامة منطقة تبادل حر في 1992.

إقامة اتحاد جمركي في 1995.

إنشاء سوق مشتركة قي 2000.

ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي[40].

---

[38] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص68،ص69.

[39] فوزية خداكرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية.، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 43 ، 2011، ص177.

[40] آسيا الوافي. مرجع سابق. ص 72.

وقد ابرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية أخرها كانت في 1994/07/24 قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد عام 1995. على اثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب ولم تسفر كل هذه الاتفاقات على تجسيد للأهداف المسطرة كالأمن الغذائي ألمغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية... لدرجة يتمكن معها اعتبار الاتحاد ألمغاربي مجرد مشروع على الورق لا غير [41].

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي: يتكون من:

1- مجلس الرئاسة.
2- مجلس الوزراء الأولين.
3- مجلس وزراء الخارجية.
4- لجنة المتابعة.
5- اللجان الوزارية المتخصصة.
6- الأمانة العامة.
7- مجلس الشورى.
8- الهيئة القضائية.[42]

الفرع الثالث: افاقه المستقبلية:

وتتمثل في 3 نقاط مهمة وهي كالتالي:

-1- الجمود والمزيد من التجزئة: وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات البينية .

2-2- سيناريو التنسيق والاندماج: وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.(وهو السيناريو الأقرب للتحقيق)

2 -3- سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية: ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن، وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية: كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية ، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير. وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة. ومن بين هذه المعطيات: تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، وبوادر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، والنجاح النسبي لمسلسل المصالحة في الجزائر، وبوادر المصالحة في ليبيا، مع بروز بعض المؤشرات لفائدة التغيير، وظهور الملامح الأولى لبعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية في تونس[43].

---

41 FATHALLA oualalo ,après barcelone, le megreb est necessaire, casablanca /paris toubkal,1996, P144

42 http://www.karicom.com/vb/t43429.html في2013/4/15 على الساعة 15:20

43 علي الدين هلال ، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة ، بيروت، 2001 ، ص 268.

خاتمة الفصل :

بناء على كل ما تقدم، يبدو أن الأهداف المشتركة لجميع التكتلات الاقتصادية هي الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل. فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق، وعليه أصبحت مسالة الانضمام الى التكتلات الإقليمية أمراً حتمياً.فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو" أن البقاء لمن هو أكثر كفاءة وقوة ومنافسة ".

الفصل الثاني
التجارة الخارجية

تمهيد:

تعد التجارة أحد فروع علم الاقتصاد و التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وبتزايد هذا الاعتماد و التبادل بزيادة أثار عولمة الاقتصاد و الأسواق كما انها تعد حلقة الربط او الوسيط في العلاقات الاقتصادية الدولية كما ان دراستها النظرية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولها ثلاثة أشكال هي : تبادل السلع و تبادل الخدمات وتبادل المعاملات المالية و النقدية .

لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين يتضمن كل مبحث ثلاث مطالب

في المبحث الاول وهو مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية تطرقنا الى

اما المبحث الثاني بعنوان علاقة التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية مند العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن 18 بمثابة البداية الحقيقية لها حيث أدت ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن 19 واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار .

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم و الفنون و الاختراعات. الامر الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي ،و بالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم

أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال وهذه العلاقات المتبادلة بين الدول العالمية تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية . [44]

فالتجارة الدولية هي: عبارة على مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع او افراد او رؤوس اموال بين افراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات. [45]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تمثل التجارة الدولية للسلع و الخدمات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول وبعضها ،إذ أنه لا يمكن لآي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة زمنية طويلة ،و بالتالي يتطلب الأمر أن تختص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهل ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها في إنتاجها وتبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبيا مقارنة بالدول الأخرى ،كما سيتضح ذلك من دراسة نظريات التجارة الخارجية.

أولاً : أهمية التجارة الدولية عند التجاريين

يؤمن التجاريون بأهمية التجارة الدولية ، وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفسية (الذهب و الفضة) حيث يرون أن ثراء الدولة وقوتها وتقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه من المعادن النفسية مقارنة بالدول الأخرى ويرون أن المصدر الأساسي لزيادة هذه المعادن لا يكون بالإنتاج فقط و إنما يكون بنشاط التجارة الخارجية وذلك عن طريق تحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري وبالتالي

---

[44] السيد محمد أحمد السريتي ،التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية 2009، ص 7 ص8

[45] عبد الرحمان روابح،حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة ماجستير(غ.منشورة)، جامعة بسكرة ، 2012-2013.ص91

تزداد الصادرات عن الواردات مما يترتب عليه تدفق للمعادن النفسية إلى الداخل أي أن التجارة الخارجية هي المساهمة في زيادة ثروة الدولة وتقدمها عكس التجارة الداخلية .

ثانياً : أهمية التجارة عند الكلاسيك

هنا يرى الكلاسيك أن ثراء الدولة وتقدمها لا يكون مصدرة المعدن النفيس كما عند التجاريين وإنما يتمثل في حجم الناتج نفسه بالدولة و أن نشاط التجارة الخارجية ليس هدفه هو الحصول على المعدن النفيس وإنما تحقيق المصالح لطرفي التبادل فيما بين الدول المعدن النفيس هو وسيلة للتبادل فقط .[46]

ثالثاً : أهمية التجارة الخارجية في الفكر الإقتصادي المعاصر

أن أهمية التجارة في الفكر المعاصر ترجع إلى ما يترتب عليها من آثار إيجابية في الدولة سؤاء في جانب الإنتاج أو الإستهلاك .

- فمن جانب الإنتاج يترتب على التجارة الخارجية سيادة التخصص وتقسيم العمل دوليا وفق لظروف كل دولة وإمكانياتها حيث يؤدي إلى زيادة مستوى إنتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة ومن ثم زيادة مستوى الناتج الكلي بما يدعم عمليات النمو و التقدم في المجتمع وزيادة مستوى النمو العالمي .
- أما من جانب الإستهلاك : يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة بسبب زيادة الإستهلاك نظرا لأنه في ظل حرية التجارة يمكن لأفراد الحصول على منتجات لم تكن متوفرة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية ،كما يترتب على التجارة الخارجية زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار فضلا عن تحسين نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع .

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي وذلك كالتالي :

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدول} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الأجمال}} \times 100$$

المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية

تختلف السياسات التجارية من بلد لاخر كل حسب توجهاته الاقتصادية و السياسية وتبعا للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد.

الفرع الاول: تعريف السياسة التجارية

وهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية. [47]

كما تعرف بأنها السياسة الإقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بالسياسة التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بالسياسة الإقتصادية بأنها الإجراءات التي تطبقها

---

[46] محمود يونس محمد علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق ،ص 21.18

[47] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007 ، ص113

السلطات ذات السيادة في مجال الإقتصاد لتحقيق أهداف معنية . ويمكن القول أن أي إجراء تأخذه الدولة بقصد التأثير :

- على تدفقات حركات مل من السلع و الخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجا .
- على سعر الصرف و الأرصدة الأجنبية
- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الجسابات الفرعية له مع دول العالم وكذا على سوق الصرف . فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية. [48]

الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية :

وهناك نوعين من السياسات وهي كالتالي:

أولاَ : سياسة الحماية التجارية : (سياسة التقييد) :

اقترنت البدايات الأولى للحد من حرية التجارة بالأنظمة الاشتراكية و الموجهة إلا أنه أصبح الآن مألوفا في كل الدول بل ولا تكاد أي دولة تخلو من نوع أو آخر من التدخلات الحكومية وفرض نوع من السياسات المقيدة لحرية التجارة وإعتبارها ضرورة أملتها أسباب قومية أو إجتماعية أو إقتصادية ،ففي التجارة الداخلية قد تتدخل الحكومة بحجة تنظيم حركة التجارة لضمان سلامتها من الجشع الفردي وكسر شوكة الإحتكارات وتصفية أرباحها بغرض تخفيض الأسعار وزيادة فرص الأشباع للمستهلكين عن طريق تمكينهم من السلع التي لم يستطيعوا الحصول عليها بسبب أسعارها المرتفعة .

أما في التجارة الخارجية فإن حماية الإنتاج المحلي تعتبر من أهم المواضيع الإقتصادية التي تثير عواطف المواطنين وصانعي السياسة في كل الدول، فرجال الأعمال المحليين في جميع الدول لم يترددوا يوما في طلب الحماية من تهديد المنافسة من الواردات الأجنبية ،كما لم يترددوا في وضع العوائق أمام هذه الواردات خاصة و أن لهذه العوائق آثار أخرى مفيدة في تحسين ميزان المدفوعات .

وتدخل الحكومة له عدة صور، في شكل سياسات أو قرارات متعلقة بالإسعار و الضرائب ، وفي الأجور ومتعلقة بتخطيط الإنتاج أو القوانين المنظمة لحركة التجارة الداخلية و الخارجية و بحركة تداول النقد وأعمال المصارف ....[49]

ثانياً :سياسة تحرير التجارة الخارجية :

حيث تعتبر بأنها نظام تجاري دولي يستمد إلى غياب الجمركي و الحواجز غير الجمركية و إلى حرية حركة السلع و الخدمات و أول تحليل دقيق لحرية التجارة يرجع لـ "مارتن هاري" ،كما أنه أول من طبق مبدأ تقسيم العمل الدولي في التجارة الدولية ، أما حرية التجارة فقد ولدت في نهاية القرن الثامن عشر مع رد فعل الاقتصاديين الإنجليزيين آدم سميت ودافيد ريكاردو . [50]

كما تعرف بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين و اللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة و تحقيق القيود على علاقاتها الإقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي . [51]

---

[48] عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم و تطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ،غ منشورة، جامعة الجزائر 2002-2003 ،ص115،ص116

[49] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ،التبادل التجاري ،الانس العولمة و التجارة الإلكترونية ،دار الحامد للنشر و التوزيع الاردن 2004، ص ص165.155

[50] مدونة أديفامي للأقتصاد و الإدارة ،سياسات التجارة الدولية ،في الموقع التالي :

إطلع عليها بتاريخ :2013/03/07 2009/11/ www.blog.saeed.com

[51] السيد أحمد عبد الخالق ، الإقتصاد الدولي و السياسات الإقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ،مصر 1999 ،ص 249

- **أدواتها :**

1- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية :

إن برامج الإصلاح الإقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات (1947) وحتى أعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1995) اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيدا عليها إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الأغراق .

2- حوافز التصدير :

وهي الأداة المقابلة لأداة الخاصة بإعانات التصدير حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية حيث يمكن أن تنطوي على مجموعة من الاعفاءات الضريبية المؤقتة تحرير وإستقرار سعر الصرف ،تخفيض و إزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادارات.

3- تحرير التعامل في الطرف الأجنبي :

ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض و الطلب على الصرف الأجنبي أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي كذلك فإن تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق واحدة للصرف الأجنبي .

4- إزالة القيود الكمية المباشرة :

في ظل سياسة الحرية التجارية يسعى الكل إلى إزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية و إلغاء نظام الحصص وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم و استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة .

5- التكامل الاقتصادي الدولي : وهو العملية التي بوحيها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي .

و تتجسد الأدوات التنظيمية لسياسة الحرية التجارية في أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة كمنظمة التجارة الحرة ،الإتحاد الجمركي و السوق المشتركة ...[52]

المطلب الثالث :نظريات التجارة الخارجية

اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين بالتجارة الخارجية لما لها من اهمية بارزة في العلاقات الاقتصادية فقاموا ببناء عدة نظريات تعرضت اغلبها للانتقادات وسوف نتطرق لاهمها:

الفرع الأول : نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

إنتقد أدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين الدول و أوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ،فتقسيم العمل الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون لها

[52] عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ص 288.

ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تقوم بتبادل فائض إنتاجها ، وبما أن نفقة إنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها اعتبارا لأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد . [53]

فهو يرى أن حرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية كالمناخ و الموارد الطبيعية ، اليد العاملة... من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، وعليه يمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في القضاء على القيود التي تقف أمام تطوير ظاهرة التخصص وتقسيم العمل الناشئ عن ضيق السوق المحلية وتؤدي إلى اتساع دائرة سوق أطراف التبادل الدولي عن طريق خلق أسواق جديدة لمنتجاتها .

كما يرى آدم سميث أنه يكفي لوجود فرق في نفقة الإنتاج في بلدين تقوم التجارة بينهما و يمكن صياغة نظرية النفقات المطلقة نظريا كمايلي :

جدول رقم 1-2: إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل

السلعة / الدولة	القماش	القمح
إنجلترا	4	8
فرنسا	8	4

المصدر: من إعداد الطالب

وذلك بافتراض أن هناك دولتين فقط المذكورتين ،فرنسا و إنجلترا تنتجان سلعتين فقط هما القمح و القماش و أن إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل وهي كما في الجدول أعلاه.

و من الجدول يمكننا القول أن النفقة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا هي أقل منها في فرنسا و أن النفقة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا أقل منها في إنجلترا و بالتالي فإن إنجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القماش و تعاني من تخلف في إنتاج القمح في حين نجد أن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القماش

وعلى هذا الأساس يتحدد تخصص إنجلترا في إنتاج القماش و تصدر ما يفيض عن حاجتها إلى فرنسا ومبادلته بفائض إنتاج فرنسا من القمح. [54]

*** انتقادات النظرية :**

1- ترى هذه النظرية أن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج سلعة فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي و من ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع ،و استمرار هذا الوضع يؤدي إلى تقليص حجم التجارة الخارجية و هذا ما لم يحدث في الواقع العلمي.

2- تعتقد كذلك أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط ، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي ولقد ظلت هاته الانتقادات حتى جاء دافيد ريكاردو بنظريته التي تقوم على أساس التفوق النسبي (التكاليف النسبية) و التي تعتبر كامتداد للنظرية السابقة لأنها أجابت على بعض القصور الذي لم تجب عليه النظرية المطلقة للتكاليف .[55]

---

[53] زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية ،لبنان 1998، ص47

[54] عبد الرشيد بن ديب ،مرجع سابق ص 11.10

[55] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التظير و التنظيم، الدار المصرية، اللبنانية ،ط 2، القاهرة 1893 ص 83

الفرع الثاني : نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو " حيث يرى أن كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية و يعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة ، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقسيمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة و هذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال ،غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن و إن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة و أنه لا توجد حواجز لنقل السلع و عوامل الإنتاج داخل كل بلد بينما عوامل الإنتاج لا يمكن أن تنقل من بلد إلى آخر و تنافس فيها بين الدول و السلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة و لتبسيط النظرية أخذ ريكاردو و هذه الصياغة : هناك بلدين وسلعتين بحيث كل بلد لديه ميزة نسبية في سلعة معينة يقوم بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من البلد الأخر السلع التي لديه فيها ميزة نسبية أقل .[56]

ورغم ما ساهمت به هذه النظرية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام بعد أن عجزت نظرية آدم سميت في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كأن تكون دولة تمنع بإنتاج سلعة بتفوق و مع ذلك لا تتخصص في إنتاجها و تصديرها ..... فإنما تعرضت للانتقاد

- عجزها في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي وما يترتب عليه من تحديد المكاسب لكل طرف من طرفي التبادل الدولي .[57]

الفرع الثالث: نظرية التبادل الدولي (القيم الدولية) لـ جون سيتوارت ميل

بعدما عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معادلات التبادل الدولي ،جاء جون سيتوارت ميل وحلل الكيفية التي تحدد بها المعادلات التي ستبادل بها السلع و كذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبة في إنتاج سلع معينة و تخصص فيها و تبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبة و قد أورد ميل نظريته في القيم الدولية من من خلال كتابة «مبادئ الاقتصاد السياسي»

و يشرح ميل نظريته بافتراض أن هناك دولتين إنجلترا و ألمانيا و تنتجان المنسوجات و الكتان ،حيث أن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الكتان وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان.

و منه فإن كلا من إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبة على إنجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبة في إنتاج المنسوجات وذلك لأن كمية العمل التي تتيح 10 وحدات من المنسوجات تتيح 15 وحدة من الكتان في إنجلترا بينما تتيح نفس الكمية من العمل التي تتيح وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الكتان و لذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص في إنجلترا في إنتاج المنسوجات و تستورد الكتان من ألمانيا و ألمانيا تتخصص في إنتاج الكتان و تستورد المنسوجات من إنجلترا.[58]

الفرع الرابع: النظرية الحديثة في التجارة الدولية لـ هيكشرو أولين (نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج)

لقد جاءت مساهمة هيكشز ومن بعدها تلميذة "أولين "لتكون أولى المحاولات الهامة و الرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية و التي عجزت النظريات السابقة على تفسيره .

---

[56] سامي عفيفي حاتم ،مرجع سابق ،ص 14-15

[57] عبد الرشيد بن ديب ،مرجع سابق ص 20

[58] جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هومة ،الجزائر 2000 ص ص 27-28

و تقوم هذه النظرية على الفكرة التي قدمها هيكشر و هي الاختلاف في ندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج و يعتبر ذلك شرطا ضروريا لاختلاف التكاليف النسبة لا تتغير .

و يؤدي اختلاف نسب عناصر الإنتاج في الدول المختلفة إلى اختلاف في الأجور و المكافآت ،فالدول المكتظة بالسكان تنخفض فيها مستويات الأجور أما الدول التي يوجد فيها وفرة في الأرضي الزراعية الخصبة تنخفض فيها أثمان الأراضي وهذا ما يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع و الخدمات في الدول المختلفة ولذلك سيكون الأنفع لكل دولة في ظروف المنافسة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتلاءم مع أساليب إنتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة عواملها .

و من هذا التحليل ظهر مفهوم التخصص الدولي في التجارة الخارجية الذي يعتبر أن لكل دولة خصائص تسمح لها بتحديد ما يمكن إنتاجه من السلع و تصديره و تحديد السلع المطلوبة من طرف المستهلكين ولا يوفرها الإنتاج الوطني و التي يجب توفيرها عن طريق الاستيراد .[59]

الفرع الخامس: لغز ليونتيف

أختبر الاقتصادي "ليونتيف" النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و إرادات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال و ندرة في عنصر العمل و استخدام ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم و المنتج

أو جدول المدخلات و المخرجات للبرهنة على صحة النظرية،حيث توصل إلى نتيجة و هي أن التجارة الخارجية بين الو.م.أ و الدول الأخرى،إما تقوم على تخصصها في الصناعات الكثيفة العمل أكبر من الصناعات كثيفة رأس المال و هي النتيجة التي أذهلته،لأن المتعارف عليه أن الو.م.أ أكثر الدول وفرة في رأس المال،و هي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر وأولين.[60]

و ذلك راجع أنهم لم يركزوا على الاختلاف النوعي بين العناصر وما يترتب عليه من ميزة نسبية مكتسبة فالواقع العلمي يفرض وجود عدة أنواع من العمل و الأرض و رأس المال إلا أن هذه الاعتبارات تجعل التحليل أكثر صعوبة .

- كما أن هناك عدة مصادر لاختلاف المزايا الطبيعية بين الدول منها :

* الأيدي العاملة الماهرة اقتصاديات الحجم أو وفورات الإنتاج الكبير
* البحث و التطوير التكنولوجي
* كفاءة الاتصالات الدولية و البينة التحتية وما لها من تأثير في تنمية التجارة الدولية . [61]
* أما عن الاتجاهات الحديثة في نظرية التجارة الخارجية

فهناك عدة محاولات جاءت لتؤكد مدى صحة نموذج هيكشر وأولين ومن هذه المحاولات:

*** نظرية الفجوة التكنولوجية : (بوستر):** حيث من البديهي أن التقدم التكنولوجي لأي مؤسسة تنتج سلعة معينة سوف يضيف للبلد الأصل للمنتج ميزة نسبية جديدة و بالتالي فتعتبر الفجوة التكنولوجية بين الدول عنصر محدد للتجارة الدولية .

---

[59] مداني لخضر،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية، مذكرة ماجستير غ منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006،ص5

[60] ميراندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ،بدون دار نشر، جامعة الزقازيق، مصر، 2010 ،ص ص84-85

[61] سامي عفيفي حاتم ،مرجع سابق ص 158 .

*** نظرية دورة المنتوج:** وهذه النظرية تبحث في أسباب الاختراعات وآليات توسيعها على المستوى الدولي بالاستناد إلى فكرة الابتكار التكنولوجي و الاختراع ويركز على السلعة الجديدة وعلى مراحل دورتها ، و التي تتمثل في مرحلة البروز و النمو ، النضح ومرحلة التدني وترتبط هذه المرحلة بموافقة المستهلكين من المنتوج وكذا بشروط الإنتاج .[62]

*** نظرية وفورات الحجم (اقتصاديات الحجم):**

تعتبر وفورات أو مردوديات الحجم المتزايدة مسألة قديمة في التحليل الاقتصادي حيث أول من ذكرها هو ألفريد مارشال سنة 1871 في كتابه اقتصاديات الصناعة حيث ميز بين نوعين هما و فورات الحجم الداخلية و الخارجية حيث الداخلية :تتحقق عند الزيادة في الكميات المنتجة التي تؤدي بدورها إلى تخفيض التكاليف بفعل التخصص و الاستخدام الأمثل للموارد ومثال ذلك:

إذا كانت الزيادة في كميات عوامل الإنتاج المستعملة هي 5 % فإن الزيادة في كميات المنتوج تكون أكبر من هذه النسبة مثلا ولتكن 8 % ويرتب مارشال تطور و فورات الحجم الداخلية في 3 مراحل (متزايدة ،ثابتة ،متناقضة).

أما الخارجية : وهي الوفورات التي يحققها المنتج بفضل عوامل خارجية لا علاقة للعوامل الداخلية فيها ، أي تأتي من مشاريع أقيمت قبله [63]

المبحث الثاني: علاقة التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية

لقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف ،و توالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية و أصبحت بذلك سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،و مما لا شك فيه أن هذه التكتلات الاقتصادية لها انعكاسات و أدوار عديدة ولعل من أبرز الانعكاسات هو دورها في تطور التجارة الخارجية حيث لاحظنا النمو و التطور المتواصل للتجارة الخارجية العالمية ، حيث أن إزالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية سوف تؤدي إلى كفاءة أعلى و إنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة ثم أن الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي أرجاء العالم .

المطلب الاول: الدور الانشائي للتجارة (زيادة التخصص الكفء للموارد)

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

ينقسم هذا الدور إلى شقين:

في مجال الاستهلاك :ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

في مجال الإنتاج : فان التكتلات الاقتصادية يظهر دورها في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على

---

[62] جمال الدين عويسات ،مرجع سابق ص 33-34

[63] Rainelli Michel .la novelle théorie du commerce enter national Algérie P 27

الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي. [64]

حيث في بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها و لكنها غير متوافرة في دول المنطقة ، الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج ، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة ، لو أن الفارق في التعريفة الجمركية يربو على الفارق في التكاليف الإنتاج، مما يوحي بأن نمط النشاط الإنتاجي لا يسير وفقا لمبدأ لميزة النسبية في الإنتاج، بل تبعا للاختلاف في التعريفات الجمركية، الذي يتعارف مع قاعدة الكفاءة الاقتصادية في تقسيم العمل الدولي على أساس الميزة النسبية، كما تنادي به نظرية التجارة الخارجية.[65]

وهذا ما يطلق عليه اصطلاحا "خلق التجارة" او "انشاء التجارة".

ويتتحقق هذا الاثر اذا:

- زادت مرونات الطلب و العرض في السوق المحلية للدولة الاصلية
- قل الفرق بين السعر في الدولة الشريكة في التكتل و السعر العالمي.
- اذا زاد الفرق بين السعر في الدولة الشريكة في التكتل والدولة الاصلية.[66]

المطلب الثاني:تحويل التجارة

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء .وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد . وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية[67].

ويمكن أن نشرح هذا الأثر مستعينين بالمثل الافتراضي التالي :

اذا كانت الدولة أ تستورد السلعة سمن الدولة ج قبل تكوين الاتحاد الجمركي ، وتعتبر الدولة ج في هذه الحالة هي المصدر الانتاجي الاكثر كفاءة ، أي المصدر الانتاجي الذي يتولى انتاج هذه السلعة بنفقة نسبية اقل ، غير ان قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي اليه من ازالة للرسوم الجمركية بين الدولتين أ و ب مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة ج سوف بغير من قنوات التبادل التجاري.

فالدولة أ سوف تقوم باستيراد السلعة س من الدولة ب ، وهي الدولة المنتجة للسلعة س بكفاءة انتاجية نسبية اقل أي بنفقة نسبية اعلى، فعلى اثر توحيد التعريفة في مواجهة الدولة ج ، اصبح في مقدور الدولة ب تغذية السوق المحلي للدولة أ بكميات من السلعة س ارخص نسبيا عما كانت عليه من قبل تكوين عضو في الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أ على انتاج الدولة ب الاكثر من السلعة س أي احلال طلب المستهلكين في الدولة أ على انتاج الدولة ب الاكثر تكلفة بدلا من انتاج الدولة ج الاقل تكلفة وهذه صورة التمييز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والذي يتخذ في حالتنا نوعا من

---

[64] اسيا الوافي، مرجع سابق،ص 86

[65] بوشول السعيد،مرجع سابق،19.

[66] محمد يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا،اقتصاديات دولية ،مرجع سابق ،ص180-ص188.

[67] سهير محمد السيد حسن،محمد محمد البناء،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2005، ص224

التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة أ من الدولة ب – وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي- وارداتها من الدولة ج – وهي الدولة الغير عضو في الاتحاد الجمركي [68].

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وزيادة الاستثمارو التبادل التجاري

تطور التكتلات الاقتصادية من التجارة عن طريق زيادة المنافسة وتوسيع نطاق السوق بالاضافة الى زيادة الاستثمار بين الدول المتكتلة و بالتالي تؤثر على الوحدات الإنتاجية التي تتوفر على مستويات الكفاءة المطلوبة و تعود هذه المنافسة بالنفع على المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع و بأثمان رخيصة كما أنه التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى التأثير على التجارة الخارجية بالنمو و التطور مما يؤدي إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم .[69] يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

الفرع الاول : زيادة الاستثمار

لا شك أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى ب مصانع التعريفة الجمركية[70]، كما يؤدي الى زيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن ممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق[71] مما يؤدي الى:

***اتساع نطاق المنافسة:**

ان انخفاض العوائق التجارية بين الدول الاعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحمايةقبل الانضمام الى التكتل ان تتواءم مع البيئة التنافسية كما ان زيادة عدد الدول المنضمة الى التكتل يسهم في انكسار قوة الاحتكارات التي كانت تسيطر على السوق الخاص بكل دولة عضو قبل تكوين التكتل.

***اتساع نطاق السوق**

قد يؤدي التكتل الاقتصادي الى اتساع حجم السوق امام المنشات العاملة داخل منطقة التكتل وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

الفرع الثاني: زيادة التبادل التجاري

يسهم تشكيل التكتلات في ارتفاع التجارة ما بين الفروع أفقيا وعموديا ونمو التبادل التجاري بصفة عامة،حيث أن قيام التكامل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة،وهو ما يعني إزالة المخاطر

---

[68] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق،ص 144.

[69] عبد الوهاب رميدي ،مرجع سابق ،ص 113ص-116

[70] اسيا الوافي ،مرجع سابق،ص34

[71] عبد المنعم غفر، أحمد عزت مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 1999، ص252 .

المرتبطة بالسياسة التجارية،وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي،إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة.[72]

خاتمة الفصل:

احتلت التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وحتى النامية مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية ، نظرا لكبر حجمها و تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية والتاثير عليها،و ترتبط التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية من خلال:

- تحويل التجارة -

خلق التجارة -

كما انها تزيد من قيمة الاستثمار والتبادل التجاري

وبالتالي تزيد من المنافسة وتوسيع الاسواق

[72] ولعلو فتح الله،تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية،منتدى الفكر العربي،عمان،1996،ص 34.

الفصل الثالث

التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في ظل الإتحاد

- دراسة حالة -

تمهيد:

لقد وجدت الدول النامية نفسها في العصر الحديث أمام تحديات مختلفة أهمها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي وثانيها النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية التي تقودها الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية. فسعت هي الاخرى لإيجاد حلول مشتركة لها، وإعطائها مكانة على المستوى الدولي عن طريق التكتل مع بعضها .وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على اهم التكتلات العربية ألا و هو اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي.

حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

الاول سوف نتكلم فيه عن دول المجلس التعاون الخليجي في ثلاث مطالب

اما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه الى التجارة الخارجية لمجلس التعاون

المبحث الاول:دول مجلس التعاون الخليجي

ان عمق العلاقات وكثافة التفاعلات بين شعوب دول الخليج العربية، كانت دائمًا من السمات المميزة لهذه المنطقة،وهذا ما ساهم في نشوء قناعة لدى دول الخليج بضرورة التعاون والتكتل وهذه القناعة شارك في ظهورها عدة اسباب منها: الوازع الديني المشترك والتجاور الجغرافي والتشابه في الأنظمة، والتماثل في الظروف الاقتصادية.

المطلب الاول:نشأة المجلس وتطوره

لقد مر المجلس بعدة مراحل الى ان وصل الى ما هو عليه الان .

الفرع الاول:تعريفه

مجلس التعاون الخليجي هو منظمة اقليمية عربية مكونة من 6 دول اعضاء تطل على الخليج العربي وهي كالتالي : الامارات ،البحرين، السعودية ، سلطنة عمان،قطر،و الكويت.كما تعتبر كل من العراق واليمن دول عربية مطلة على الخليج العربي فهما يمثلان امتداد استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهما مرشحتين للحصول على عضوية المجلس الكاملة لانهما يملكان عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية و الصحية و الثقافية.يتربع على مساحة تقدر ب 2423.3ألف كم مربع و 45.9 مليون نسمة.[73]

الفرع الثاني:اسباب ومراحل نشأته

اولا: اسباب النشأة

ان لقيام اي تكتل او اتحاد اسباب ساعدته ووجهته لذلك، وقيام مجلس التعاون الخليجي ساهمت في قيامه عدة اسباب منها:

- الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة، حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها.
- المشاركة في القيم، والتشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية.
- التجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية .
- ترابط المصالح اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.
- تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة.

[73] www.wikipidia.org في 2013/4/15 على الساعة 16:10

- الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق.
- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.
- الحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير، مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها .ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول، وذلك على مستويين، الأول يتعلق بوجود الأ سواق اللازمة لاستيعاب المنتجات و التنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس.
- أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق، فهذه الدول بما تحتوي من ثروة نفطية تحتوي على % 44 من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز، وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية.
- هذه الإمكانيات المادية الكبيرة وقلة عدد السكان، حيث كان عدد سكان الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز (16) مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي 2.7 مليون كيلومتر مربع، ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة، وبما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي.

بالاضافة الى عدة اسباب اخر منها : ضعف مناهج التكامل الاقتصادي العربي التي تم إتباعها تحت مظلة جامعة الدول العربية حيث لم تعبر عن الطموحات العربية، وذلك لاختيار مدخلا اقتصاديا غير مناسبا، ألا وهو المدخل التجاري، فالأنظمة الاقتصادية القائمة في الوطن العربي ليست واحدة، كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي متشابهة، والتي لا تساهم في انجاح مشاريع التكامل.

والحروب التي مست المنطقة كالحرب الايرانية –العراقية (سبتمبر 1980) والغزو السوفياتي على افغانستان في 1979 واللذين احدثا ذعرا كبيرا لدى دول الخليج وذلك خوفا من وصول السوفيات اليهم عند الاقتضاء بدافع حماية امنهم الوطني.....[74]

ثانيا:مراحل نشأته

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1975 ، حين كان سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وكان آنذاك وليًا للعهد ورئيسًا لمجلس الوزراء، في زيارة لأبوظبي في 16 مايو 1975، وبعد محادثات مطولة ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحد ة، صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين، وتجتمع مرتين في العام على الأقل وفي مايو1976 ، دعا سمو الشيخ جابر الأحمد إلى« إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية و الإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها»،وفي العام ذاته، وجهت سلطنة عمان الدعوة

[74]. بوشول السعيد،مرجع سابق،ص36،ص37

لعقد مؤتمر لوزراء خارجيةدول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة واستقرارها، وتحدد العلاقات بين دولها .وتم عقد ذلك المؤتمر في مسقط يومي 25 و 26 نوفمبر بحضور وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، و مملكة البحرين و المملكة العربية السعودية، و سلطنة عمان، و دولة قطر، و دولة الكويت، و الجمهورية العراقية، و إيران.

وافتتح جلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، المؤتمر بكلمة أكد فيها على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة.

وبنهاية العام 1978 ، بدا وكأن المنطقة أصبحت مهيأة لتبني صيغة تعاونية تؤطر العلاقات المتميزة بين دولها، حيث تكثفت مساعي دول الخليج العربية للبحث عن إطار ملائم للتعاون والتكامل بينها في كافة المجالات، لتثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي ودفع عجلة التنمية الشاملة في المنطقة.

وتعد الجولة التي قام بها سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد و رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت آنذاك، في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. والبيانات المشتركة التي صدرت اثر ذلك مؤشرًا هامًا على ذلك .فلقد دعت تلك البيانات المشتركة إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتصارع على بسط .نفوذها على منطقة الخليج العربي.

فقد أكد البيان الكويتي السعودي الصادر بتاريخ 6 ديسمبر عام 1978 على أن مواصلة العمل الإيجابي لتوطيد أركان التعاون في كل المجالات بين دول منطقة الجزيرة العربية والخليج« ليس إلا واجبًا طبيعيًا تفرضه الصلات العميقة الجذور التي جمعت بينها عبر التاريخ الطويل متمثلة في وحدة العقيدة واللغة والمصالح والآمال والأهداف والمصير الواحد»وأكد الجانبان« اهتمامها بوجوب أن تظل المنطقة منطقة

أمن وسلام واستقرار بعيدة عن مجالات الصراع العالمي، وأن تقوم علاقات هذه الدول جميعًا على دعائم متينة من الاحترام المتبادل والتنسيق المنظم والتضامن الفعال بغية الإفادة من إمكاناتها المشتركة الكبيرة وذلك في خدمة شعوبها»

وأشار البيان الكويتي البحريني الصادر في 9 ديسمبر 1978 إلى« دقة الأوضاع التي تمر بها المنطقة»،«ودعا إلى سرعة العمل من أجل الهدف المنشود وهو الوصول إلى وحدة الدول العربية، الأمر

الذي تحتمها لعلاقات التاريخية وطبيعة الأمور بينها وتلبية لأماني شعوبها لتحقيق المزيد من التقدم والرخاء.»

كما أيد البيان مواصلة الجهود لمزيد من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة «لوضع خطة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية موحدة ».

وجاء في البيان الكويتي القطري المشترك الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1978 أنه.« عند تناول العلاقات الخليجية اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية، تلك الوحدة التي تحتمها علاقاتها التاريخية وطبيعة الامور بينها ويستوجب تحقيقها تطلع شعوبها إلى المزيد من التقدم والرفاه ».

ونص البيان الكويتي العماني المشترك الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1978 على أنه « وباستعراض العلاقات الخليجية، يشير الجانبان إلى دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة، ويدعوان إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها، الأمر الذي تحتمه عقيدتها الإسلامية

وعلاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور بينها، وتلبية لأماني شعوب المنطقة في تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار ».

تكثفت الجهود لإنشاء مجلس التعاون مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980 ، حيث اطلع ، أمير دولة الكويت، قادة دول الخليج العربية على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات .ثم أرسل هذا التصور إلى الدول المعنية لدراسته[75].

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 28 25 يناير 1981 ، انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر حيث ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون.

في الرابع من فبراير 1981 ، عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وقد وافق المؤتمر على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات.

وأعلن في اليوم نفسه، الرابع من فبراير 1981، في الرياض بأن الدول الست سوف تكون في ما بينها مجلسًا للتعاون تكون له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه .كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في العاصمة العمانية في مارس1981.[76]

- **وهذه اهم الاحصائيات الخاصة بالمجلس**

الشكل(3-1): تطور عدد السكان في مجلس التعاون الخليجي (مليون نسمة) 1990-2011

[75] www.gcc-sg.org الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

[76] http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm > مجلس التعاون الخليجي،الامانة العامة، على الموقع:

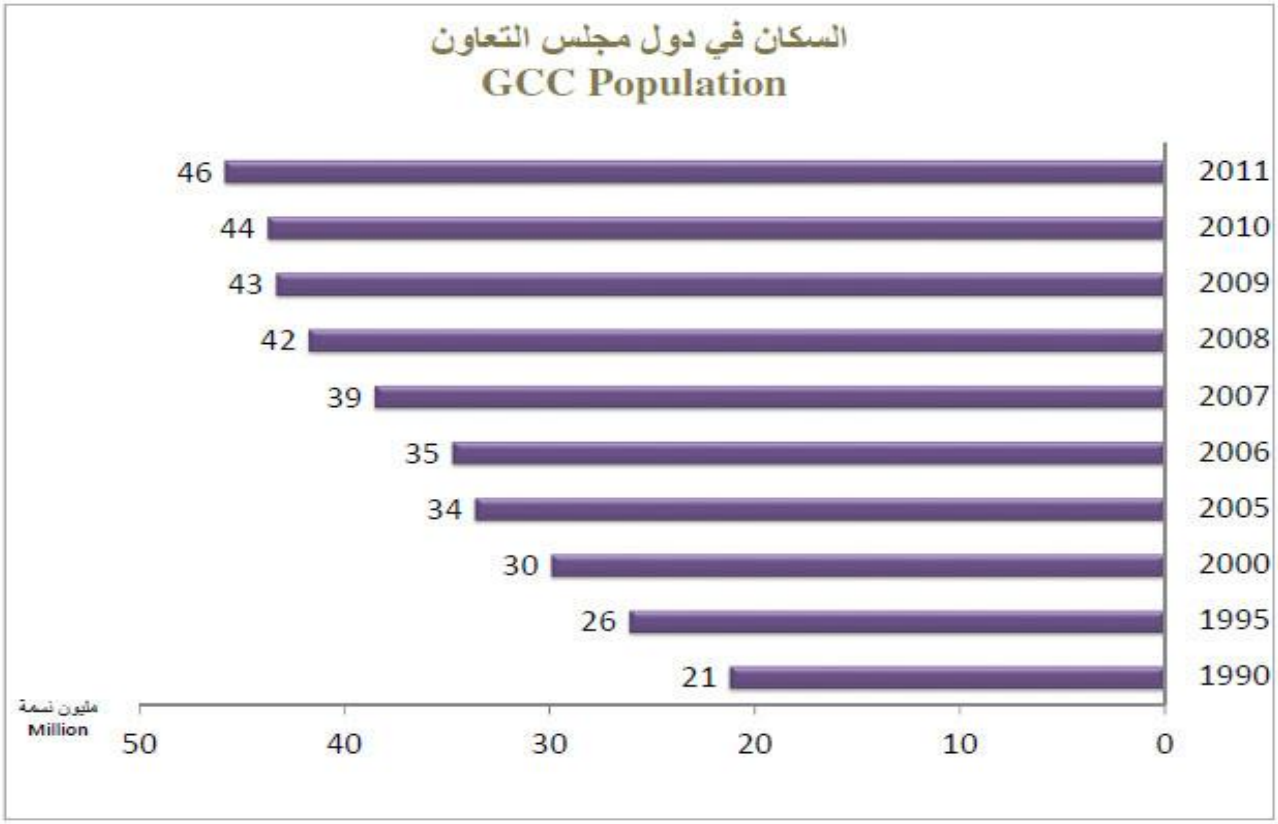

المصدر:قاعدة المعلومات الاحصائية،الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع:
/http://www.gcc-sg.org 2013/4/5 على 11:00

يلاحظ من الشكل السابق ان عدد السكان لدول مجلس التعاون يتطور بصفة واضحة حيث في 1990 كان عدد السكان في حدود 21 مليون نسمة. ونتيجة للتطور في حجم النشاط الاقتصادي، استمر النمو السكاني في الزيادة حتى بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون في عام 2000 م ما مجموعه30 مليون نسمة، بنسبة زيادة قدرها 40 % خلال عشر سنوات . و في 2005 م بلغ عدد السكان 34مليون نسمة ، ليقفز إلى 44 مليون نسمة في عام2010م بزيادة قدرها أكثر من 10 ملايين نسمة ، و ثم ليرتفع بمعدل 5% في العام التالي ، 2011 م ، ليبلغ حوالي 46مليون نسمة.

اما الشكل الموالي فيوضح الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل(3-2): الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار) 1980-2011

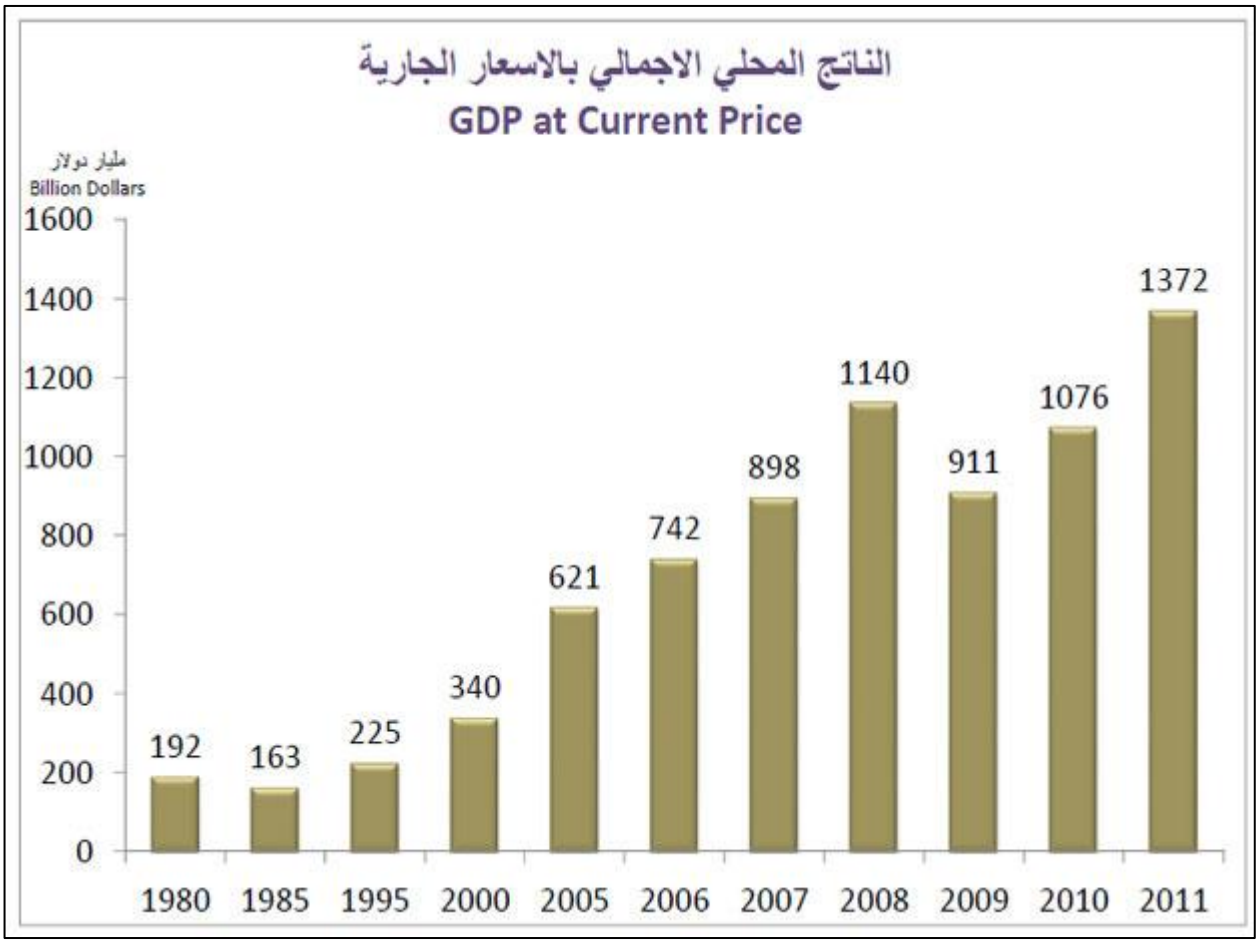

المصدر:قاعدة المعلومات الاحصائية،الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع:
http://www.gcc-sg.org 2013/4/5 على 11:00

من الشكل اعلاه نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس في تطور مستمر حيث في 1980 كان 192 مليار دولار ليرتفع الى 225مليار دولار في سنة1995 ليواصل ارتفاعه الى 621مليار دولار في 2005 وفي 2008 وصل الى 1140 مليار دولار ثم انخفض في 2009 بفعل الازمة المالية العالمية الى 911 مليار وذلك بانخفاض الطلب دولار ثم يعود ليرتفع في السنتين على التوالي 2010 و 2011 الى 1076 مليار دولار و1372مليار دولار.

اما عن الشكل الموالي فيوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل(3-3):نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (الف دولار امريكي)

2011-1995

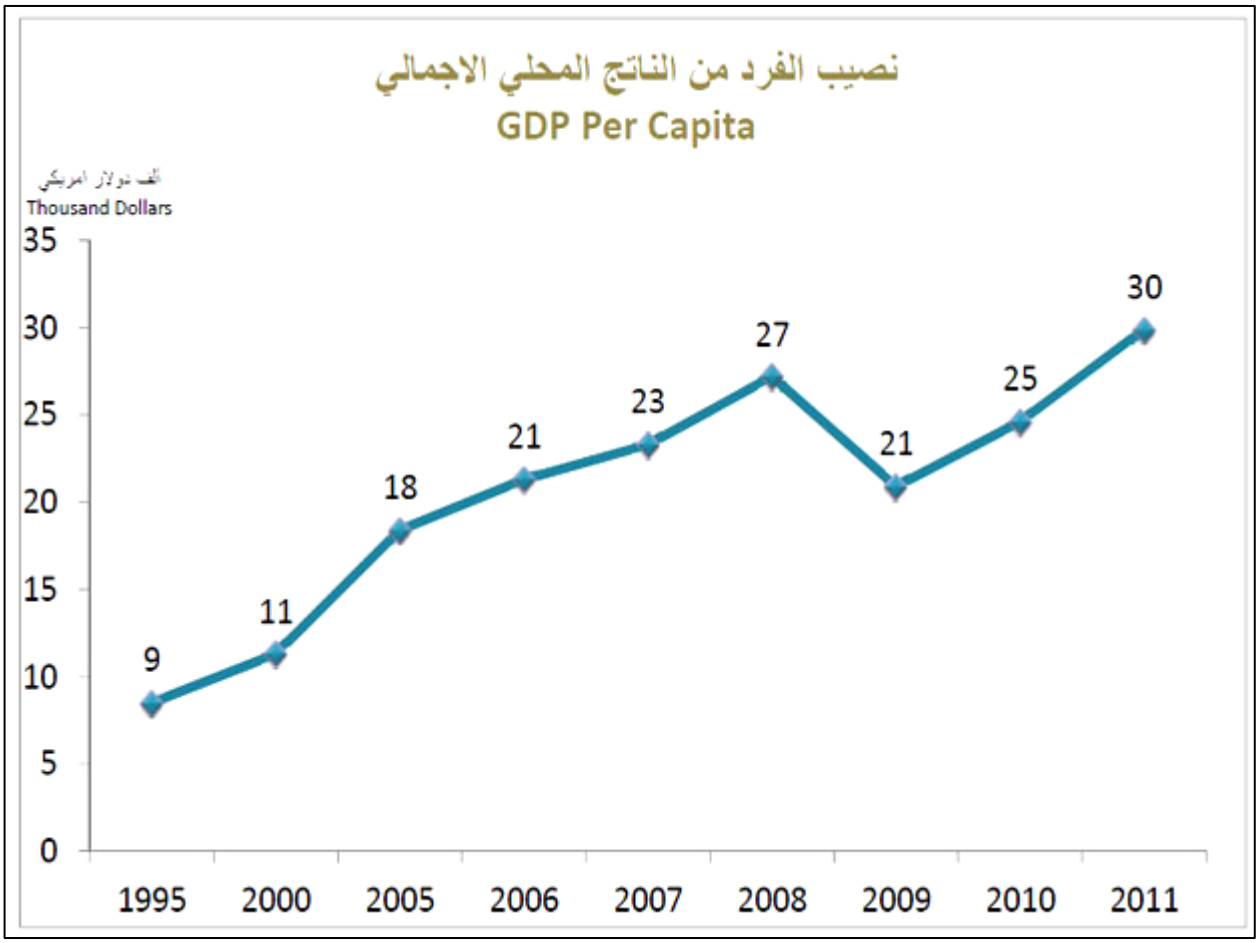

المصدر:قاعدة المعلومات الاحصائية،الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع:
http://www.gcc-sg.org/ 2013/4/5 على 11:00

من الشكل اعلاه نلاحظ ان هناك تطور ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي رغم زيادة عدد السكان حيث في سنة 1995 كان حوالي 9 الاف دولار ليرتفع الى 23الف دولار في سنة 2007 وذلك راجع الى اسعار النفط المرتفعة التي ادت الى ايرادات كبيرة زادت من الناتج الاجمالي المحلي الافراد، الا انه انخفض في سنة 2009 وذلك راجع للازمة العالمية وما خلفته من اثار ليعود ويرتفع في 2010الى 25 الف دولار ليصل الى 30 الف دولار في 2011.

المطلب الثاني:اهداف المجلس وهيكله التنظيمي

هناك عدة اهداف لمجلس التعاون الخليجي حددها النظام الاساسي، كما ان الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون يتكون من عدة اجهزة رئيسية سنتطرق لها لاحقا

الفرع الاول:اهداف مجلس التعاون الخليجي

لقد حدد النظام الاساسي* لمجلس التعاون اهداف المجلس والمتمثلة في:

1- تحقيق التنسيق والكامل و الترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها.
2- وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية و المالية، التجارية و الجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية و الثقافية ،الاجتماعية، الصحية ،الاعلامية، السياحية، التشريعية والادارية.
3- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة ،التعدين،الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية.
4- انشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة.
5- تشجيع التعاون مع القطاع الخاص.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجلس

يتكون الهيكل التنظيمي للمجلس من:

1- **المجلس الأعلى** : هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأييد عضو آخر . وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الاعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة . ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ، وفي المسائل الاجرائية بالاغلبية . النظام الأساسي[77].

الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى : و هي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة و الكفاءة لمدة ثلاث سنوات .
وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة .
هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي .

2- **المجلس الوزاري** :يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى ، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر ، ويعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الاعضاء . وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين امور اخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء ، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الاعلى مايتطلب موافقته . كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات

*انظر الملحق رقم(1)

[77] الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع http://www.gcc-sg.org

المجلس الاعلى واعداد جدول اعمالـه . وتماثل اجـراءات التصويت في المجلـس الـوزاري نظيرتهـا في المجلــس الاعلى النظام الأساسي .

3- الأمانة العامة :

وهي الجهاز المسؤول عن العمل الاداري ،كما تتمتع ببعض الاختصاصات السياسية التي يمكن من خلالها ان تلعب دورا ضمن هيكل و اهداف مجلس التعاون و تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في: إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك ، و إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، و متابعة تنفيذ القرارات ، و إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى او المجلس الوزاري ، و التحضير للإجتماعات و إعداد جدول أعمال المجلس الوزاري و مشروعات القرارات ، و غير ذلك من المهام النظام الأساسي.

و يتالف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي :

أ- أمين_عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب- عشرة أمناء مساعدين للشوؤن السياسية ، الإقتصادية ، العسكرية ، الأمنية ، الإنسان والبيئة ، القانونية ، الإعلام_والثقافة ، المعلومات ، المالية والإدارية ، الحوار الاستراتيجي والمفاوضات بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل ، وبرئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة ، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج- مدراء عامو قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين ، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام .

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة و المساندة هي الشؤون السياسية ، و الشؤون الإقتصادية و الشؤون العسكرية ، الشؤون الأمنية ، وشؤون الإنسان و البيئة ، و الشؤون القانونية ، و الشؤون المالية و الإدارية ، وشؤون المعلومات ، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات ، و مكتب براءات الإختراع ، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الاغراق. يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل ، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة ، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين ، و مكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان .[78]

المطلب الثالث: المراحل التي مر بها مجلس التعاون الخليجي

لقد مر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر مراحل ثلاثة منطلقا من منطقة التجارة الحرة

ثم الاتحاد الجمركي، وأخيرا السوق المشتركة في مطلع 2008 ، وهي كالتالي :

الفرع الاول:منطقة التجارة الحرة

يعتبر تطوير وتحرير التجارة احد اكثر المبررات لقيام أي تكتل اقتصادي،وذلك عن طريق ازالة التعريفات الجمركية وتخفيف معوقات التبادل التجاري ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت

[78] الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع http://www.gcc-sg.org

منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء" منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية ، من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:

1- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس، دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.
2- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
3- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
4- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 ، واستمرت نحو عشرين عامًا إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

الفرع الثاني :الاتحاد الجمركي

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21و 22 ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م ، وأقر الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

- ويعرف الاتحاد الجمركي بأنه المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم " الضرائب " الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد ، وتطبق فيها رسوم " ضرائب " جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. [79]
- و يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية :

أ ـ تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
ب ـ نظام "قانون" جمركي موحد .
ج ـ اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة .
د ـ توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس . "
هـ نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .
وـ انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة .
زـ معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

*** الاسس التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي**

[79] www.gcc-.gs.org الامانة العامة لمجلس التعون الخليجي،مجالات وانجازات التعاون،على الموقع

اولا: نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس :

1- تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي حيث:

يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.

2- ويقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء ، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات ، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها .

3- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس.

4- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية .

5- البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى ، يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها .

6-البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة ، تستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى .

ثانيا : توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي :

1- تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ، ويعمل بها اعتباراً من الأول من يناير 2003م .

2- تعفى من الضرائب "الرسوم" الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) وفق البيان المرفق ، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام قانون الجمارك الموحد لدول المجلس .

3- يتم العمل بالضرائب "الرسوم" الجمركية (المئوية والنوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100% ،ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم النوعية أو الوزن في التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس ، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

ثالثا:المرحلـــة الانتقاليـــة:

رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي في وقته المحدد، وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة، وتقليلاً للعقبات والإشكاليات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة، فقد توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقالها بين

الدول الأعضاء، على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام 2006م كحد أقصى، ومن هذه الإجراءات:

1- آلية المقصد النهائي:

سيتم تطبيق إجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل إلى توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة (أي أن الدولة التي تُستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية).

2- آلية انتقال السلع بين الدول الأعضاء:

-أ البضائع الأجنبية الواردة من خارج دول المجلس:

* البضائع التي يكون مصدرها منفذ الدخول الأول وكانت الإرسالية كاملة فيتم تطبيق الإجراءات الجمركية كاملة (البيان الجمركي – المعاينة – التفتيش –الرسوم) عليها في أول نقطة جمركية مع العالم الخارجي وتنتقل كاملة إلى مقصدها النهائي بعد ترصيصها وبموجب نسخة من بيان الاستيراد الذي يبين اسم المنتج والرسوم الجمركية المستحقة عليها لصالح دولة المقصد النهائي.

* الإرسالية غير الكاملة (جزء من البضاعة الواردة) وتمت إجراءاتها الجمركية في مركز الدخول الأول ويرغب المستورد في نقل جزء منها إلى دولة أخرى قبل مغادرتها للدائرة الجمركية فيتم انتقالها بموجب البيان الجمركي للأغراض الإحصائية المتفق عليه ونسخة من بيان الاستيراد الأصلي بعد ترصيصها.

-ب- البضائع الوطنية والأجنبية التي تنتقل من الأسواق المحلية:

أ – البضائع التي يكون مصدرها الأسواق المحلية وتكون وطنية المنشأ فتنتقل بموجب الفواتير المحلية والبيان الجمركي للأغراض الجمركية والإحصائية بالإضافة إلى شهادة المنشأ في حالة تعذر تثبيت دلالة المنشأ عليها بطريقة غير قابلة للنزع

ب - البضائع الأجنبية المستوردة قبل 2003/1/1م يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها في منفذ دولة المقصد النهائي، وأما إذا كانت مستوردة بعد 1/1/2003م فيكتفى بالرسوم الجمركية التي تم استيفاؤها في منفذ الدخول الأول بعد تقديم ما يثبت دفع الرسوم الجمركية عليها، وإلا فيتم ترسيمها عند منفذ دخول دولة المقصد النهائي.

– 3- حدد دور المراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي بثلاث مراحل تبدأ بالتأكد من تنفيذ الإجراءات الجمركية وغير الجمركية على السلع الواردة وتنتهي هذه المراحل بإلغاء المهام الجمركية لها، مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، والتي تنص على :" انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة."

– 4 - تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس إلى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة بما يضمن سرعة فسحها في المنافذ الجمركية وذلك لتسهيل حركة انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي.

5- إعطاء الحق للدول الأعضاء التي تفرض حالياً رسوم حماية جمركية على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية باستيفاء رسوم حماية عليها خلال الفترة الانتقالية، على أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال عام 2003م على قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم حماية جماعية من قبل الدول الأعضاء، على أن يستوفي منفذ الدخول الأول نسبة 5٪ إذا لم

تكن السلعة محمية في الدولة ويحصل الفرق من قبل دولة المقصد النهائي للسلع التي تخضع لرسوم حماية من قبل منفذ الدخول البيني لتلك الدولة

– 6 - منح 24 شهراً كحد أقصى للجان المختصة لوضع آلية موحدة للفسح الجمركي للأدوية والمستحضرات الطبية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، بما في ذلك التسجيل الموحد للأدوية.

كما تم منح مهلة 36 شهراً كحد أقصى للجان المختصة للتوصل إلى آلية موحدة لإجراءات حركة استيراد وتنقل السلع الغذائية بين دول المجلس، مع ضرورة إيجاد مراكز ومختبرات فنية متطورة في الدول الأعضاء لضمان سلامة وسرعة انسياب السلع الغذائية والحيلولة دون تلفها في المراكز الجمركية.

وقد كلف المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين اللجان الوزارية المختصة بمضاعفة الجهود لمتابعة تطبيق الاتحاد الجمركي وضمان حسن سير العمل به والعمل على تقليص الفترات الانتقالية التي تم الاتفاق عليها وعلى تسهيل انسياب حركة السلع بين دول المجلس وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركة التجارة بينها.

* ومن اهم الخطوات التي تم العمل بها بالاتحاد الجمركي لدول المجلس :

– 1 -إلغاء شرط الحصول مسبقاً على رخص الاستيراد عند استيراد السلع لأي من دول المجلس التي كان معمولا بها في بعض دول المجلس، بسبب تعارض ذلك مع متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعمل بنقطة الدخول الواحدة.

– 2 - الاتفاق على البيان الجمركي الموحد لأغراض (الاستيراد، التصدير، إعادة التصدير، التصدير المؤقت، الترانزيت، المناطق الحرة، الإحصاء) ويتم العمل به في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس، مع ضرورة توفر المعلومات الرئيسية عن السجل التجاري للمستوردين لدى نقطة الدخول الأولى، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، يكتفى بصورة من السجل التجاري.

3- نظراً لأهمية دور المخلّصين الجمركيين في فسح البضائع في المنافذ الجمركية فقد صدرت موافقة المجلس الأعلى بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أي من الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة نفسها.

4- تم إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية وحماية الوكلاء التجاريين والذي يشترط في بعض دول المجلس أن يتم استيراد السلع الأجنبية بواسطة وكلائها المحليين، وذلك لتعديل وضعه بما يكفل عدم إعاقة انسياب السلع بين دول المجلس في ظل نظام نقطة الدخول الواحدة والعمل بالاتحاد الجمركي.

5- لدعم تطوير العمل الجمركي الموحد فقد اتفقت دول المجلس على إقامة مشروع للربط الآلي الجمركي بين إدارات الجمارك بدول المجلس ومركز تبادل المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، والذي سيقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، وسيوفر المعلومات الإحصائية عن واردات وصادرات دول المجلس فيما بينها ومع العالم الخارجي.

6- تستوفى الرسوم الجمركية على وسائط النقل والمركبات الآلية في الاتحاد الجمركي وتتخذ كامل الإجراءات الجمركية عليها في نقطة الدخول الواحدة ويتم انتقالها بين الدول الأعضاء دون استيفاء رسوم جمركية عليها كغيرها من البضائع الأجنبية الأخرى وتستبدل لوحاتها وفق الآلية المتفق عليها في إطار المجلس.

7- تعتبر دول المجلس في الاتحاد الجمركي مجموعة اقتصادية واحدة، وبناءً عليه، فلا يتم التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع فيما بينها بعد قيام الاتحاد الجمركي، وتتعامل مجتمعة

بالترانزيت مع بقية دول العالم وفق الاتفاقيات الدولية النافذة، وينتهي وضع العبور بالنسبة للبضائع الأجنبية الواردة لأي من دول المجلس في أول منفذ جمركي دخلت عن طريقه البضاعة وتستكمل إجراءاتها الجمركية من معاينة وتفتيش واستيفاء الرسوم الجمركية عليها كغيرها من البضائع الأخرى، ويبدأ النقل بالعبور بالنسبة للبضائع الصادرة أو المعاد تصديرها من آخر منفذ جمركي خرجت عن طريقه البضاعة.[80]

الفرع الثالث : السوق الخليجية المشتركة.

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 م في ختام
الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية* بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية
المشتركة.

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ان السوق الخليجية المشتركة تأتي كخطوة رئيسية في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي وتبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية وتعد السوق الخليجية المشتركة من أقوى أشكال التعاون الاقتصادي حيث يؤكد عديد من الاقتصاديين أهمية انطلاقتها لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مواطني دول المجلس.

ولتحقيق السوق المشتركة اقر المجلس الاعلى في دورته الرابعة والعشرين ديسمبر2003 آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي :

.1- تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرارالمجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.

.2 - تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، في ضوء قرارات المجلس الأعلى ، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

في حين لم تتضمن" الاتفاقية الاقتصادية الموحدة "لعام 1981 أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة، فإن" الاتفاقية الاقتصادية "لعام 2001 تنص مباشرة على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس كالمساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة، والعمل، والاستثمار، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.[81]

---

[80] الخليجي التعاون مجلس لدول الجمركي الاتحاد تطبيق وخطوات إجراءات العامة، الأمانة ، العربية الخليج لدول التعاون مجلس الرياض ، 2003 ، متاح على الموقع< http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm >

* انظر الملحق رقم (2)

[81] احمد زروق،مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الاوروبية المشتركة،صندوق النقد العربي، ابوظبي،2011، ص 9

المبحث الثاني:واقع التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

تعتبر كل من الصادرات والواردات العنصرين المتكاملين اللذين يشكلان مفهوم التجارة الخارجية حيث يتميزان باهمية كبيرة في تطوير وتنمية اقتصاد الدول .وفي مايلي تطورات التي عرفتها صادرات وواردات مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الاول:صادرات دول المجلس وواراداتها

الفرع الاول:الصادرات

تعد صادرات النفط الخام المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس،بل بدون شك كون الايرادات المتأتية من هذه الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الانتاجية لدول المجلس .اذ ان زيادة عوائد الصادرات النفطية،تساعد على رفع مستوى الاستيراد لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف انواع السلع ،سواء كانت استثمارية او استهلاكية،.اذ تمثل الصادرات النفطية المعول الرئيس لنجاح جهود التنمية الرامية الى خلق فرص العمل و اصلاح العجز في الميزان التجاري.

وقد تميزت الفترة من 2002 وما بعدها بتزايد ونمو كماهو موضح في الجدول التالي :

3-1-جدول يبين صادرات دول مجلس التعاون من 2002 الى 2011 (مليون دولار)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الامارات	51.77	66.75	90.94	117.28	145.58	178.63	162.86	125.85	148.28	200.07
السعودية	74.17	95.36	128.96	180.57	211.02	233.17	313.46	192.29	251.14	364.69
عمان	11.17	11.67	13.38	18.69	21.58	24.69	37.71	27.65	36.61	47.02
قطر	18.68	25.76	34.01	42.00	52.48	45.35	67.37	48.07	74.80	114.29
البحرين	7.53	8.03	9.67	10.64	11.99	15.16	18.29	11.82	15.33	22.47
الكويت	15.36	21.79	29.01	45.31	56.47	62.49	87.32	51.90	62.64	62.64
المجموع	178.68	229.45	305.97	414.49	499.12	559.22	687.01	457.58	588.8	811.18

المصدر:مجلس التعاون الخليجي-الامانة العامة-دول مجلس التعاون لمحة احصائية،العدد3 ، ادارة الاحصاء، ديسمبر2012،ص 59.وصندوق النقد العربي(نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية)،ص 16

الشكل(3-4): تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي (الف دولار امريكي) 1995-2011

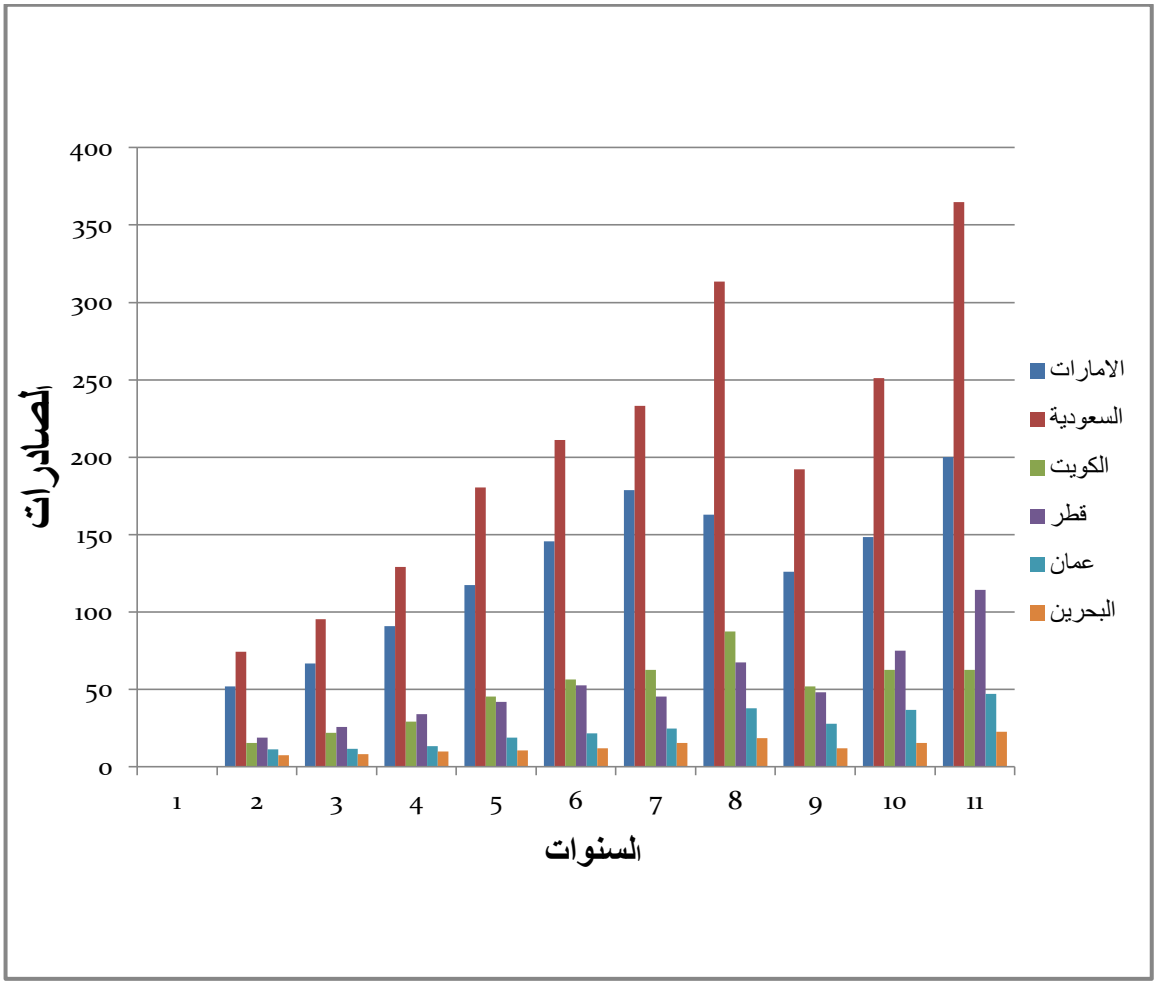

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

نستخلص من الجدول 3-1 والشكل المرافق له ان الصادرات تتزايد في كل سنة. كما انه من الملاحظ ان السعودية هي التي تحتل المرتبة الاولى في التصدير بين دول المجلس من 2002 الى سنة 2011 وتاتي ثانيا الامارات وبعدها قطر، الكويت،عمان ثم البحرين اخيرا. الا ان الصادرات شهدت انخفاضا في سنة 2009 و ذلك راجع للازمة المالية العالمية ثم اخذت في الارتفاع في 2010 و2011 بسبب عودة ارتفاع اسعار النفط.

كما ان استراتيجية التصدير المتبعة من خلال ازالة معوقات التصدير واعفاءات للصادرات ذات المنشا الوطني من شروط الحصول على موافقات التصدير.و لان الصادرات النفطية تمثل الحصة الاكبر من اجمالي الصادرات السلعية و المصدر الرئيس للايرادات في دول المجلس كلها عوامل ساعدت على تزايد نسبة صادرات مجلس التعاون الخليجي.

الشكل(3-5):تطور مجموع الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي مليون دولار 2002-2011

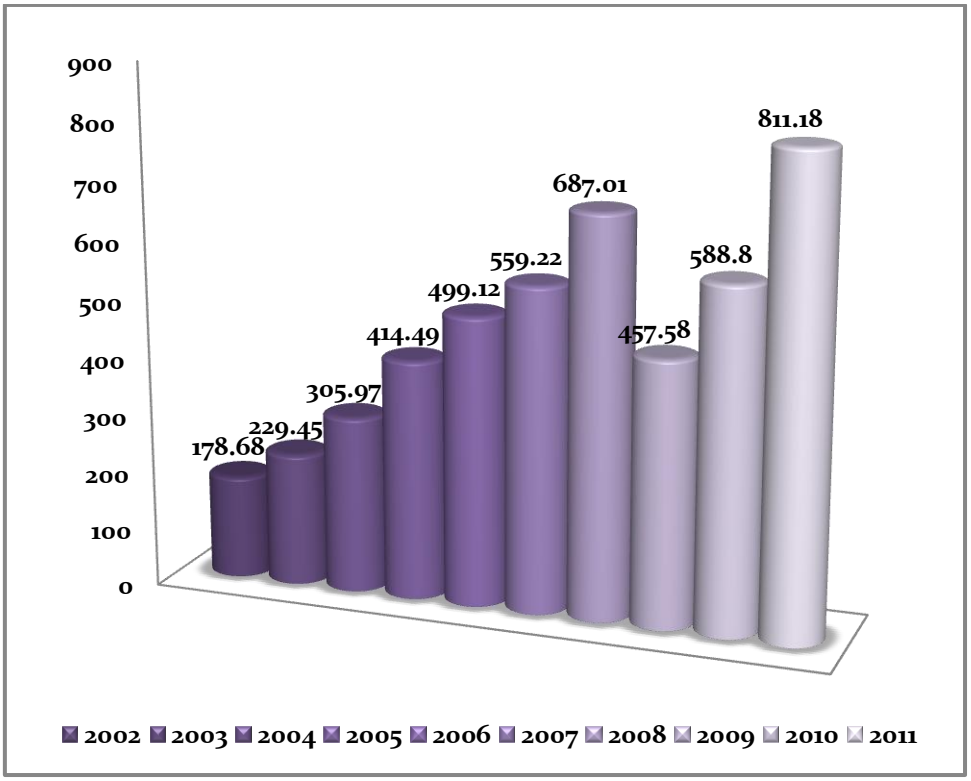

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من الشكل اعلاه ان مجموع الصادرات يتزايد بصفة ملحوظة حيث كان المجموع في سنة 2002 حوالي 178.68مليون دولار وارتفع الى 499.12مليون دولار في 2006 ويواصل ارتفاعه في 2008 الى 687.01مليون دولار وهذا راجع الى الايرادات النفطية الكبيرة المتحصل عليها في هذه الفترة و لكنه شهد انخفاضا في 2009 من جراء الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض الطلب عليها ليصل الى 457.58 م دولار، ثم لتعود للارتفاع في 2010 الى588.8 م دولاروفي 2011 وصلت الى 811.18 م دولار بعد ارتفاع اسعار النفط.

الفرع الثاني: واردات دول المجلس

تعددت مصادر الواردات الخارجية الخاصة بمجلس التعاون الخليجي حيث تتاثر بالسياسة التجارية لمجلس التعاون والذي يعمل على الحد من الاستيرادات الاستهلاكية وزيادة التركيز على الاستيرادات الاستثمارية مثل الالات و المعدات .

.و الجدول الموالي يبين قيمة الواردات الخارجية في الفترة 2002-2011

3-2 جدول يبين واردات دول مجلس التعاون من 2002الى 2011 (مليون دولار)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الامارات	37.53	52.07	71.98	84.65	100.05	150.12	154.04	121.82	132.15	146.12
السعودية	32.29	36.91	47.37	59.46	69.70	90.15	115.13	95.54	106.86	131.58
عمان	6.00	6.57	8.61	8.82	10.89	15.97	22.92	17.85	19.77	23.62
قطر	4.05	4.89	6.00	10.06	16.44	23.42	27.90	24.92	23.24	22.33
البحرين	5.01	5.72	7.47	10.02	11.24	12.34	17.55	12.14	15.87	14.75
الكويت	9.00	10.98	12.63	15.80	17.23	21.32	24.87	20.34	22.67	22.67
المجموع	93.88	117.11	154.6	188.81	225.55	313.32	362.41	292.61	320.56	361.07

نفس المصدر السابق ص130 136.و ص16

أما بالنسبة لواردات دول المجلس من باقي دول العالم ، فإنها شهدت هي كذلك تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة ،بحيث تصدرت القائمة الامارات المتحدة باكبر حجم واردات حيث وصلت الى 146.12 مليون دولار في 2011 تليها السعودية ب131.58 مليون دولار في 2011 وبعدها عمان ب23.62م دولار ثم الكويت وقطر على التوالي ب 22.67 و22.33 م دولار وفي الاخير البحرين ب 14.75 م دولار.
كما هو مبين في الشكل الاتي:

الشكل(3-6): تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار امريكي) 1995-2011

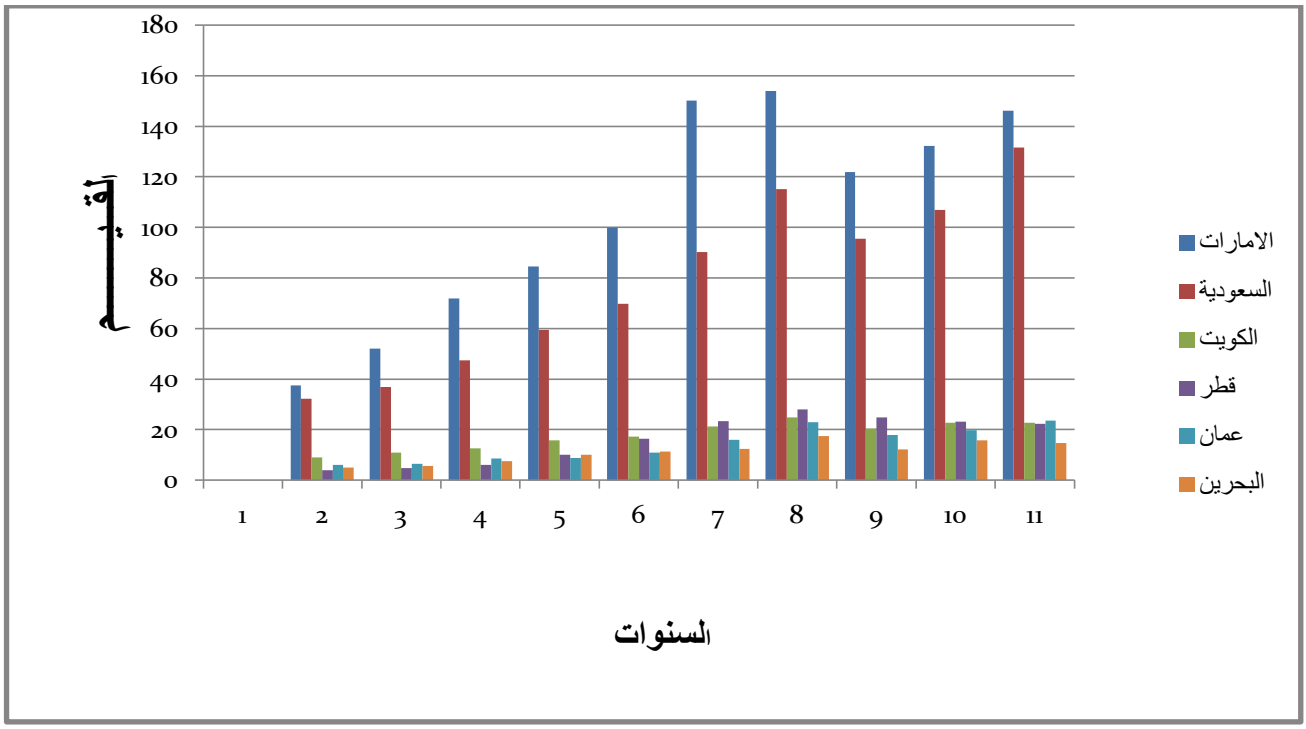

المصدر:من اعداد الطالب بالاستناد الى الجدول السابق

الشكل(3-7):تطور مجموع الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي مليون دولار 2002-2011

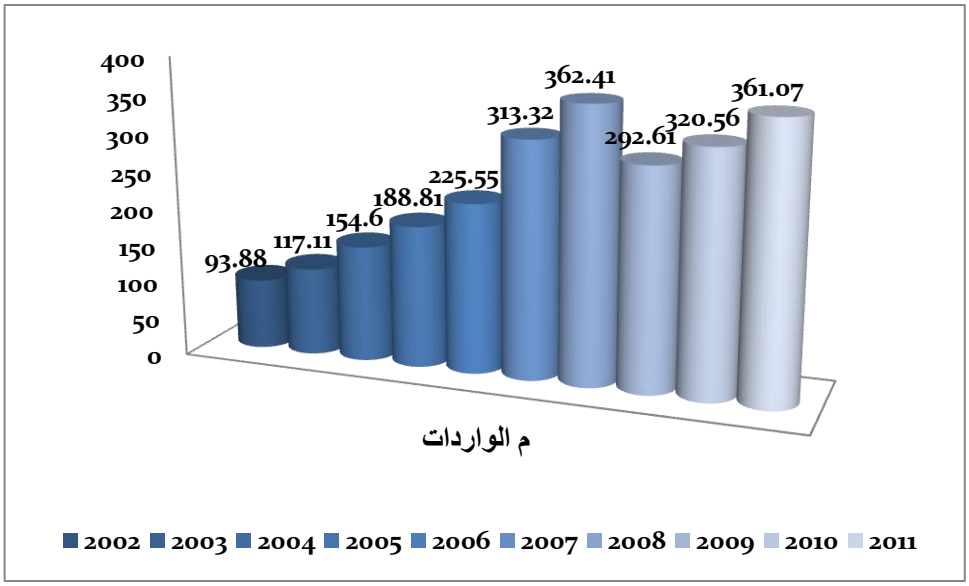

المصدر : من اعداد الطالب استنادا للمعطيات السابقة

نلاحظ من الشكل اعلاه ان مجموع الواردات يتزايد بصفة ملحوظة حيث كان المجموع في سنة 2002 حوالي 93.88 مليون دولار وارتفع الى 225.55مليون دولار في 2006 ويواصل ارتفاعه في 2008 الى 362.41 مليون دولار وهذا راجع الى الايرادات النفطية الكبيرة المتحصل عليها في هذه الفترة و لكنه شهد انخفاضا في 2009 من جراء الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط ليصل الى 292.61م بالاضافة الى التعريفة الجمركية الموحدة التي ادت الى تحويل التجارة بسبب من خارج الاتحاد الى الداخل مؤديا الى ارتفاع الواردات البينية ثم تعود الواردات الخارجية للارتفاع بسبب التحسن في اسعار النفط في 2010تصل الى 320.56 م دولار وفي 2011 وصل الى 361.07 م دولار.

الفرع الثالث: التجارة البينية في دول مجلس التعاون

لقد كان للسياسات الاقتصادية والتجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءا من منطقة التجارة الحرة في عام 1983 م ، ثم الاتحاد الجمركي في 2003 م ، فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 م آثارا كبيرة في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس ، حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالي عشرات المرات فيما بين الأعوام 1984 م و 2011 م. وفيما اقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في عام 1984 م على 5.9 مليار دولار ، فإن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ارتفعت الى 85.1 مليار دولار في عام 2011 م . وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي ، الى ما سبقت الإشارة اليه من قرارات اتخذتها الدول الاعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها.

حققت الصادرات البينية زيادة ملحوظة بين عامي 2007م و 2011 م حيث كانت 34.7 مليار دولار في عام 2007 م وارتفعت إلى 52.1مليار دولار في عام2011 م، أي بنسبة زيادة قدرها 50 % عن مستواها في عام 2007 م ، أي قبل قيام السوق الخليجية المشتركة[82]

[82] احصائية، العدد 3، ديسمبر/2012 التعاون لمحة ، دول مجلس مجلس التعاون الخليجي الامانة العامة

كما ان الواردات البينية لمجلس التعاون الخليجي شهدت تطورا كبيرا وهذا ما يدل على وجود خلق للتجارة بين دول المنطقة الجمركية الا انها شهدت تدهورا بعد الازمة المالية العالمية

المطلب الثاني : الميزان التجاري لمجلس التعاون الخليجي

أكد تحليل صادر أمس السبت عن مجموعة QNB*[83] أن الميزان التجاري لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي شهدت أعلى المستويات العالمية مدعومة بصادرات النفط والغاز التي بلغت 520 مليار دولار خلال عام 2011، وهذا المعدل يساوي ضِعف ثاني أكبر فائض في الميزان التجاري والذي حققته الصين .

وأضاف أن المملكة العربية السعودية حققت تقريباً نصف فائض الميزان التجاري للمنطقة عند 245 مليار دولار وجاء بعدها الإمارات العربية المتحدة بفائض بلغ 94 مليار دولار، ثم دولة قطر بفائض بلغ 79 مليار دولار.

ويُظهر تحليل مجموعة QNB أن اليابان كانت لعدة عقود الشريك التجاري الأول لمنطقة مجلس التعاون الخليجي. وتوضح بيانات صندوق النقد الدولي أن اليابان استحوذت على 16% من صادرات المنطقة وعلى 6% من واردات المنطقة خلال عام 2010. كما أن كوريا الجنوبية تعتبر شريكا تجاريا مهما منذ فترة طويلة بنصيب 10%من الصادرات و4% من الواردات للمنطقة في نفس العام.

وتُعتبر الدولتان أكبر المساهمين في فائض الميزان التجاري للمنطقة نظراً لأن وارداتهما من المنطقة تتجاوز بكثير صادراتهما إلى المنطقة. وقد جاء نصف الفائض في الميزان التجاري لمنطقة مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010 نتيجة للتبادل التجاري مع هاتين الدولتين.

وتشهد حركة التجارة بين المنطقة والدول الآسيوية الأخرى ارتفاعاً مستمراً مؤخراً. فقد كانت التجارة مع الهند تمثل 2% فقط من تجارة منطقة مجلس التعاون الخليجي في عام 2001، لكنها ارتفعت بسرعة لتصل إلى 11% في عام 2010، لتأتي في المركز الثاني بعد اليابان بشكل طفيف.

وأضاف التحليل الاقتصادي أنه بالمثل ارتفع التبادل التجاري مع الصين من 4% إلى 10% من إجمالي تجارة المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001-2010، ونظراً لأن الهند والصين هما أكبر مَصدَرين للواردات إلى لمنطقة، فإن ذلك يُعادل جزئياً صادرات المنطقة من النفط والغاز إليهما.

وأوضحت QNB أن النمو في التبادل التجاري بين المنطقة والعملاقين الآسيويين يرجع إلى الزيادة المتواصلة في طلبهما على النفط والغاز. كما أن مخزونهما من النفط والغاز محدود ولذلك تعتمد الهند والصين على إمدادات النفط والغاز من منطقة مجلس التعاون الخليجي[84].

المطلب الثالث: قيمة الر سوم الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي والاستثمار الاجنبي

الفرع الاول: الرسوم الجمركية

في هذه الفترة شهدت الرسوم الجمركية لدول المجلس عدة تغيرات وهذا في اطار الالغاء الكلي لنسب الرسوم الجمركية البينية وتوحيدها مع العالم الخارجي وهو ما انعكس بشكل كبير على حركة الصادرات و الواردات الخارجية وسنحاول تسليط الضوء على تغيرات مجموع الرسوم الجمركية في الجدول التالي:

---

[83] * QNB.1964 هو بنك قطر الوطني اسس سنة

[84] صحيفة العرب القطرية،العدد8687، 2012، على الموقع http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1563&artid=181188

جدول 3-3 تغير مجموع الرسوم الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي من 2002-2010 مليون عملة محلية

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
م .د.ج	8499.59	8264436.30	9048835.25	10341184.59	11317391 16.	12023647.95	15221799.81	13201242.08	150745550.63

المصدر: عبد الرحمان روابح،مرجع سابق،ص 305

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الرسوم الجمركية لدول المجلس في تزايد مستمر حيث كانت اقل قيمة لها في 2002 ب8499.59 م .ع .م واعلى قيمة شهد تها في 2008 ب 15221799.81 م.ع.م مما يدل على زيادة قيمة الواردات الخارجية .

الفرع الثاني:الاستثمار الاجنبي لدول المجلس:

منذ مطلع التسعينيات، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونيّة مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التطوّرات المواتية، تحرير دخول المستثمرين، ومنحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية. وهناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل وتمتلك مكاتب تابعة إليها في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها، مجموعة شركات رويال دانش شل، وشركة هيونداي للهندسة، وجنرال إلكتريك، وبريتيش بيتروليوم[85].

جدول 3-4 تغير مجموع الاستثمار الاجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2002-2009 مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م الاستثمار الاجنبي	2734	6134	14145	28318	38080	46911	60061	50851

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)،تقرير الاستثمار العالمي،ماي 2011،ص7

بلغ مجموع تدفق الاستثمار الاجنبي الى دول مجلس التعاون في سنة 2002 2734 م دولار واخذ في التزايد ليصل الى 28318 م دولار في 2005 ويواصل تزايده الى 60061 م دولار في 2008 وهذا لضخامة الايرادات النفطية الذي ،الا انه شهد تراجعا في سنة 2009 من جراء الازمة المالية العالمية و تاثيرها التي ادت الى الانكماش الاقتصادي .

[85] http://www.alwasatnews.com/2600/news/read/324310/1.html12:33 على 2013-4-29 ا طلع في

" حيث تحتل السعودية المرتبة الاولى بنسبة 51.9% ثم تليها الامارات المتحدة بنسبة 28.8% ثم قطر ب10% ثم سلطنة عمان ب4.6% ثم البحرين ب3.9% و اخيرا الكويت 0.1% "[86]

خاتمة الفصل:

عرفت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عدة تطورات حيث زادت قيمة كل من مجموع الصادرات لتصل في 2011 الى **811.18 م دولار** ومجموع الواردات الى **361.07 م دولار** كما ان الناتج المحلي الاجمالي وصل الى **1372مليار دولار**. كما ان كل من الرسوم الجمركية والاستثمار زادت قيمتهما .

ومنه فانه ومنذ قيام المجلس وهو يشهد تطورات في اغلب المجالات الاقتصادية رغم تاثير الازمة امالية العالمية عليه خاصة في مجال المحروقات في سنتي 2008 و 2009 الذي اثلر على باقي المجالات الاخرى ، ورغم التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في دول المجلس ، إلا أن مساهمة النفط مازالت تمثل حوالي % 50 من الناتج المحلي في عام 2011 م. ، وهذا ما يشكل الخطر الاكبر على اقتصاد دول المجلس لانها تعتمد على منتوج واحد ألا وهو النفط .

[86] قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)،تقرير الاستثمار العالمي،ماي2011،ص6

خاتمة

خلاصة:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة والتي من بينها تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها.

ومن اهم المتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية عملية تحرير التجارة الدولية وما صاحبها من تحرير الحركة الدولية، لرؤوس الأموال، وقيام التكتلات الإقليمية على رأسها الاتحاد الأوربي، ومنظمة التجارة، الحرة في أمريكا الشمالية، إضافة إلى عدد كبير من التكتلات في أمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا وآسيا والمنظمة العربية. والتي تمثل تحديات للدولالنامية وخاصة لدول مجلس التعاون المجلس.

ولقد جعلت الحاجة الملّحة، المعبّر عنها من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خيار التكتل الاقتصادي خيارا إستراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما إذا اتبّع كلّ بلد إستراتيجية اقتصادية منفردة. كما ستسمح بتنمية الاقتصاد عن طريق تطوير التجارة الخارجية و بمضاعفة التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.....

لذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعت، وما زالت تسعى إلى تحقيق الأهداف السامية التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون، وتهدف في مجملها إلى تقوية أوجه التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول لتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحداتها . و كما شهدنا في مسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد ، و منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة ، كما تتواصل الجهود لإقامة الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الموحدة، تعد الوحدة النقدية أحد المراحل أكثر تطورا في الاندماج النقدي.

ومما لاحظناه سابق فقد احتلت دول مجلس التعاون مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع خلال العام 2011 ، حيث بلغ اجمالي صاد ا رت دول مجلس التعاون خلال عام 2011م حوالي 811.2 مليار دولار محققة المرتبة الخامسة عالمياً بعد جمهورية الصين الشعبية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وألمانيا ، واليابان. بينما بلغت قيمة وارداتها حوالي 379.1 مليار دولار ، مما وضعها في المرتبة الخامسة عشرة من حيث اكبر الدول المستوردة على مستوى دول العالم.

1- نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى :

ان خصائص ومقومات و أهداف التكتلات الاقتصادية تصب كلها في اطار الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل خاصة في قطاع التجارة الدولية . فضلا عن اتخاذ التكتلات كخط دفاع أمام حتمية فتح أسواقها في إطار

مستلزمات الاندماج في الاقتصاد العالمي و لحماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق، وكل هذه المزايا التي تفرزها التكتلات جعلتها تتميز باهمية بالغة في الاقتصاد الدولي واخذها حيزا بارزا في العصر الحديث. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية**

الفرضية الثانية:

أهم ما ميّز الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو ذلك النمو الضخم في التجارة الدولية والتدفقات المالية،فقد زادت التجارة الدولية بمعدلات فاقت مِثلَي الزيادة في الناتج المحل لدول العالم،و ترتب على ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي ... وارتبط كل بلد من بلدان العالم بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدّى إلى ارتفاع درجة التبادل في الاقتصاد العالمي.

حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، فلا يمكن لاي دولة ان تستغني عن التجارة وتستقل باقتصادها عن باقي دول العالم سواء كانت دولا متقدمة او نامية لهذا تعتبرالتجارة الدولية الرابط اوهمزة الوصل لجميع الدول باختلاف انظمتها وسياساتها .

وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة:

وشهدت مسيرة المجلس نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع،حيث دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد والتي تظهر معالمها العديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشترك.

ولقد عرفت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون تطورات عديدة وعرفت ازدهارا منذ قيام المجلس في 1981،حيث زادت قيمة الصادرات والواردات وادى الى تطور التبادل التجاري بين الدول وزيادة في الناتج الاجمالي،كما حققت نجاحا في ميزانها التجاري و شهد الاستثمار الاجنبي كذلك زيادة .

وهذا ما **يثبت الفرضية جزئيا** ،رغم ان هذا التطور في التجارة الخارجية لدول المجلس الا ان في سنتي 2008و 2009 شهدت التجارة الدولية و معظم المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية تراجع بسبب الازمة المالية العالمية و ما افرزته من نتائج سلبية حيث ادى ذلك الى تراجع الطلب العالمي بسبب انخفاض اسعار النفط وشح السيولة لدى الدول خاصة المتقدمة .وهذا ما لا يتطابق مع الفرضية الثالثة بان التطور كان مستمر منذ نشأة المجلس الى يومنا هذا .

2- نتائج الدراسة

من اهم النتائج المتحصل عليها مايلي

النتيجة الاولى:

منذ قيام مجلس التعاون الخليجي والتجارة الخارجية له تشهد تطورا متواصلا وهذا راجع الى ارتفاع اسعار النفط والعائدات الكبيرة التي تحصل عليها مجلس التعاون الخليجي من خلال هذا الارتفاع.

النتيجة الثانية:

يعود الانخفاض في الصادرات والواردات لمجلس التعاون الخليجي الى الازمة المالية العالمية والتي اثرت بشكل كبير على اسعار النفط مما ادى انخفاض الطلب حيث ادى ذلك الى تحويل التجارة من خارج التكتل الى داخله

النتيجة الثالثة:

ادى ارتفاع اسعار النفط في الفترة 2002-2008 الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشرلمجلس التعاون الخليجي وذلك بزيادة الطلب عليه من خارج التكتل،الا ان الازمة المالية العالمية ادت الى الالانكماش العالمي الذي ادى الى انخفاض قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر.

النتيجة الرابعة:

ان علاقة مجلس التعاون الخليجي بتطوير التجارة الخارجية لا يرتبط بزيادة الصادرات والواردات و زيادة الاستثمار الاجنبي المباشربل ان اسعار النفط هي المتحكمة في تطوير التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي او تراجعها.

النتيجة الخامسة:

مما سبق لاحظنا ان الرسوم الجمركية لدول المجلس شهدت زيادة منذ 2002 الى 2008 وذلك بإلغائها بالنسبة للدول الاعضاء ، وتوحيدها مع العالم الخارجي وهو ما انعكس ايجابا على حركة التجارة الخارجية وخاصة على الواردات التي شهدت زيادة معتبرة.

3- اهم التوصيات:

رغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية، لا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة ماثلة، وجميع ذلك يفرض:

- تعزيز إطار العمل الخليجي المشترك، ودفع المسيرة نحو آفاق أرحب ومراحل أكثر تقدمًا لمزيد من التكامل والتوحد.
- يحتاج تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة ، بشكل أساسي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية أي تطوير قطاعات الصناعة التحويلية و القطاعات الأخرى غير النفطية. لانه ورغم تطور الصادرات في دول المجلس
الا انها مرتبط بقطاع النفط وتغير اسعاره .

- دفع قطاع الصادرات خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتجنب الازمات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر مباشرة على قطاع النفط.
- تحقيق المزيد من التنسيق في ما بين السياسات الاقتصادية لدول المجلس.
- العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية من أجل أن تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وضع الأسس القانونية والإدارية اللازمة لذلك ، وتطوير التشريعات القائمة وتوحيد القوانين المنظمة لاستثمار في المنطقة.
- محاولة العمل على تحقيق وانجاح مشروع العملة الخليجية الموحدة .

4- آفاق البحث:

اثناء اعدادنا لهذا البحث واجهتنا بعض الاشكاليات والتي يمكن ان تكون أساسا لابحاث في المستقبل وهي:

- ما هو دور مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد الدولي وخاصة العربي بعد توحيده للعملة ؟
- ماهي الايجابيات وسلبيات توحيد العملة لمجلس التعاون الخليجي ؟

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	أشكال التكتلات	16
2-1	إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	32
1-3	جدول يبين صادرات دول مجلس التعاون من 2002 الى 2011 (م . د)	62
2-3	جدول يبين واردات دول مجلس التعاون من 2002 الى 2011 (م دولار)	65
3-3	تغير مجموع الرسوم الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي من 2002-2010 مليون عملة محلية	68
4-3	تغير مجموع الاستثمار الاجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2002-2009 مليون دولار	69

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	تطور عدد السكان في مجلس التعاون الخليجي (مليون نسمة) 2011- 1990	49
2-3	الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار) 2011-1980	50
3-3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (الف دولار امريكي) 2011-1995	51
4-3	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي (الف دولار امريكي) 2011-1995	62
5-3	مجموع الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي مليون دولار 2002-2011	63
6-3	تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي (الف دولار امريكي) 2011-1995	65
7-3	تطور مجموع الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي مليون دولار 2011-2002	66

قائمة المراجع

اولا: الكتب

1. اسامة المجذوب، العولمة و الاقليمية"مستقبل العالمى العربي في التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،2001.
2. اسماعيل العربي.التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1974.
3. إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، 2000
4. جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هومة ،الجزائر 2000
5. حسين عمر،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربي، القاهرة،1998
6. زينب حسين عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ،لبنان 1998
7. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التظير و التنظيم، الدار المصرية، اللبنانية ،ط 2، القاهرة، 1994.
8. سهير محمد السيد حسن،محمد محمد البنا،الاتجاهات الحديثة في السيايات التجارية مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2005.
9. السيد أحمد عبد الخالق ، الإقتصاد الدولي و السياسات الإقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ،مصر 1999
10. السيد محمد أحمد السريتي ،التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية 2009.
11. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية.،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ، 2000.
12. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ،التبادل التجاري ،الانس العولمة و التجارة الإلكترونية ،دار الحامد للنشر و التوزيع الاردن 2004.
13. عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية ،مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، ص 345
14. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،.. ، ص30
15. عبد المنعم غفر، أحمد عزت مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 1999.

16.علي الدين هلال ، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة ، بيروت، 2001..
17.علي القزويني،التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة، الجزء الاول، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004.
18.كامل البكري ،الاقتصاد الدولي ،بيروت ، 1988.
19.مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007 .
20. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،1999.
21.محمد يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية،الاسكندرية،2009.
22.محمود الحمصي،خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية والتنافرية،مركز الدراسات الوحدة العربية،ط4،بيروت،1986.
23.ميراندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ،بدون دار نشر، جامعة الزقازيق ،مصر ،2010.
24.ولعلو فتح الله،تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية،منتدى الفكر العربي،عمان،1996

الكتب باللغة الاجنبية :

25-FATHALLA oualalo ,après barcelone, le megreb est necessaire,casablanca / paris , toubkal,1996
26-Jean François Mittaine , François Pequerul, les unions économiques régionales, Paris, Armand Colin, 1999..
27- Rainelli Michel ,la novelle théorie du commerce international, Algérie.

ثانيا:الملتقيات والندوات

- مفتاح صالح،سليم قط،واقع وافاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه،الملتقى الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق، جامعة الاغواط ،17-19 افريل ، 2007.

ثالثا:المجلات والدوريات والنشرات

28- جمال الدين زروق،مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الاوروبية المشتركة،صندوق النقد العربي، ابوظبي،2011.
29- فوزية خداكرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية.، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 43 ، 2011.
30- مجلة التمويل والتنمية، العدد مارس، 1999.
31- مدونة أديفامي للأقتصاد و الإدارة ،سياسات التجارة الدولية ،في الموقع التالي :
www.blog.saeed.com

إطلع عليها بتاريخ :2013/03/07 على الساعة 16:50

32 - موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الافريقي ،على الموقع www.enraf.com اطلع عليه في 2013/3/5 على الساعة 16:35.

رابعا المذكرات والاطروحات

33- آسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجستير ،جامعة باتنة 2007/2006

34- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2008 /2009 ،

35- بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2011/2010

36- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية حالة دور المغرب العربي، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2004/2003

37- عبد الرحمان روابح،حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة بسكرة،2012-2013.

38- عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم و تطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر) ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2002-2003

39- عبد الوهاب رميدي،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص30.

40- العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص3.

41- مداني لخضر،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية، مذكرة ماجستير غ منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006

خامسا: التقارير ونشريات المؤسسات

42- تقرير وزارة الخارجية لجمهورية السودان ،السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا، 2010.

43-صندوق النقد العربي(نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية)2011

44 -قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)،تقرير الاستثمار العالمي،ماي2011

سادسا:مواقع الكترونية

-45 < http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm>-
الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع45- http://www.gcc-sg.org -
-46- صحيفة العرب القطرية،العدد8687، 2012، على الموقع
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1563&artid=181188
47- فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، 2008/06/12 ص1 ، على
10:43 موقع www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid:13757p.html

-http://www.gcc-sg.org -48

-49- موقع QNB بنك قطر الوطني
50- http://www.alwasatnews.com/2600/news/read/324310/1.html ا طلع في 2013-4-29 على 12:33
-51- http://www.karicom.com/vb/t43429.html
-52 www.wikipidia.org في 2013/4/15 على الساعة 16:10

الملاحق

الملحق(1) النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطـــر

دولة الكويت

ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية

وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية

واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو

مستقبل أفضل وصولا الى وحدة دولها

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى

وتوجيها لجهودها الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلـي :-

المادة الأولى

:انشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار اليه فيما بعد بمجلس التعاون

المادة الثانية

:المقـر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

المادة الثالثة

:اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الاعضاء

المادة الرابعة

:الأهداف

:تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها

تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :

الشئون الاقتصادية والمالية

الشئون التجارية والجمارك والمواصلات

الشئون التعليمية والثقافية

الشئون الاجتماعية والصحية

الشئون الاعلامية والسياحية

الشئون التشريعية والادارية

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها

المادة الخامسة

:عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4

المادة السادسة

:اجهزة مجلس التعاون

:يتكون مجلس التعاون من الاجهزة الرئيسية التالية

المجلس الاعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات

المجلس الوزاري

الأمانة العامة

ولكل من هذه الاجهزة انشـاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية

المادة السابعة

:المجلس الأعلى

المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول

يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى مـن الأعضاء وتأييد عضو آخر

يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء

يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

المادة الثامنة

:اختصاصات المجلس الأعلى

:يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي

النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء

وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها

النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها

النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام باعدادها

اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية

اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها

تعيين الأمين العام

تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون

اقرار نظامه الداخلي

التصديق على ميزانية الأمانة العامة

المادة التاسعة

:التصويت في المجلس الأعلى

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالاغلبية

المادة العاشرة

:هيئة تسوية المنازعات

يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الاعلى

يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف

اذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسي ولم تتم تسويتة في اطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى احالته الى هيئة تسوية المنازعات

ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال الى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا

المادة الحادية عشرة

:المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدوله التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الاعلى

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر

يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية

يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

المادة الثانية عشرة

:اختصاصات المجلس الوزاري

اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضـــاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشـــأنها من قـرارات أو توصيات

العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية الى المجلس الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها

تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ

تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها

احالة أى من أوجه التعاون المختلفة الى لجنة أو اكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الأقتراحات

المناسبة بشأنه

النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الأعلى

اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة

بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة

التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول أعماله

النظر فيما يحال اليه من المجلس الأعلى

المادة الثالثة عشرة

:التصويت في المجلس الوزاري

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد

تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالأغلبية

المادة الرابعة عشرة

:الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين

يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين

يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء الا بموافقة المجلس الوزاري

يكون الأمين العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له

المادة الخامسة عشرة

:اختصاصات الأمانة العامة

:تتولى الامانة العامة المهام التالية

اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون

اعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون

متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء

اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري

اعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته

اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون

التحضير للاجتماعات واعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات

الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة الى ذلك

أية مهام اخرى تسند اليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها

المادة السابعة عشرة

:الامتياز والحصانات

يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في اقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه

يتمتع ممثلو الدول الاعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة

الى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار اليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابته للهيئات المماثلة

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية

المادة التاسعة عشرة

:نفاذ النظام الأساسي

يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار اليها في ديباجة هذا النظام

تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة ايداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء . لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها

المادة العشرون

:تعديل النظام الأساسي

لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام

يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى احالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل

يصبح التعديل نافذ المفعول اذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع

المادة الحادية والعشرون

:احكام ختامية

لايجوز ابداء تحفظ على أحكام هذا النظام

المادة الثانية والعشرون

تقوم الامانة العامة بايداع وتسجيل نسخ من هذا النظام الدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي- الأمارات العربية المتحدة

بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 آيار 1981 ميلادية[87]

الملحق (2) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون :

[87] wwwgsc الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الموقع

وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض ،بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 حزيران (يونيو) 1981م . وقد تضمنت الاتفاقية

1- السماح باستيراد وتصدير منتوجات الدول الأعضاء ، ومعاملتها معاملة المنتوجات الوطنية وإعفائها من الرسوم ، وتعتبر المنتوجات وطنية ، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها . وعلى الأ تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% ،ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة (Free (Trade Area بين الدول الأعضاء

2- وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ، تطبق تدريجيا خلال (5) سنوات من نفاذ الاتفاقية ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي(Customs Union).

3- تسهيل عبور منتوجات الدول الأعضاء فيما بينها ، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة (Common Market).

4- إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط ، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية .

5- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات ، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة ،وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية ،وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي .

الفهرس

الفهرس

الصفحة

اهداء..... **I.**

شكر وعرفان..... . **II.**

الملخص..... **III.**

مقدمة عامة.....**أ- و**

الفصل الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية

تمهيد.....9

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية 10

المطلب الأول : التكتل الاقتصادي (تعريفه ونشاته،خصائصه،مقوماته).....10

المطلب الثاني : اهداف التكتلات ومعوقاتها.....15

المطلب الثالث :اشكال التكتلات.....16

المبحث الثاني : نماذج من التكتلات العالمية و العربية **20**

المطلب الأول: الاتحاد الاوروبي 20

المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي الأسيوي ASEAN.....22

المطلب الثالث :اتحاد المغرب العربي.....23

خلاصة الفصل.....26

الفصل الثاني : التجارة الخارجية

تمهيد:.....28

المبحث الأول: في مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية 29

المطلب الاول :تعريف التجارة الخارجية واهميتها 29

المطلب الثاني :سياساتها.....31

المطلب الثالث: نظرياتها 33

المبحث الثاني: علاقة التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية 37

المطلب الاول: الدور الانشائي للتجارة(زيادة تخصيص الموارد).....37

المطلب الثاني: الدور التحويلي للتجارة.....38

المطلب الثالث:التكتلات الاقتصاديةو زيادة الاستثمارات والتبادل التجاري.....39

خلاصة الفصل الثاني.....41

الفصل الثالث: التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في ظل الاتحاد - دراسة حالة -

تمهيد:.....43

المبحث الاول: عن دول المجلس التعاون الخليجي.....44

المطلب الاول: نشأته.....44

المطلب الثاني :اهداف المجلس وهيكله التنظيمي.....50

المطلب الثالث :مراحل التكامل التي مر بها 51

المبحث الثاني : واقع التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.....57

المطلب الاول :صادرات وواردات المجلس.....57

المطلب الثاني:الميزان التجاري للمجلس.....63

المطلب الثالث:الرسوم الجمركية والاستثمار الاجنبي للمجلس.....63

خلاصة الفصل الثالث.....65

خاتمة.....67

فهرس الجداول 73

فهرس الاشكال 74

قائمة المراجع.....76

الملاحق.....81

الفهرس.....91